الأمم المتحدة

S/PV.4824*

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٢٤**

الاثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2003/880)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

03-49968 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2003/880)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيطاليا، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسودان، وكندا، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والهند، واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد ليستري (الأرجنتين)، والسيد القسوس (الأردن)، والسيد دوث (أستراليا)، والسيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد جيني (إندونيسيا)، والسيد سباتافورا (إيطاليا)، والسيد المنصور (البحرين)، والسيد ساردنبرغ (البرازيل)، والسيد شودري (بنغلاديش)، والسيد جنغيزر (تركيا)، والسيد حشاني (تونس)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد عروة (السودان)، والسيد هينبكر (كندا)، والسيد رودريغس باريا (كوبا)، والسيد راستام (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد بنونه (المغرب)، والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيد نامبيار (الهند)، والسيد هاراغوتشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2003/886 وفي ما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الاثنين، في ١٥ أيلول/سبتمبر بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“.

أقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رود – لارسن إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة في ما يلي نصها:

"نود التفضل بإدراج اسم سعادة السفير يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، في قائمة المتكلمين للجلسة التي ستعقد يوم الاثنين بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣".

وستصدر الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/887.

ما لم أسمع أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يحيى محمصاني.

لعدم وجود اعتراض، أدعو السيد يحيى محمصاني إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣موجهة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ما يلي نصها:

"بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إليّ للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

وقد وجه مجلس الأمن في مناسبات سابقة الدعوة إلى ممثلي الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظر في المسائل المدرجة في جدول أعماله. ووفقاً للممارسة السابقة في هذا الصدد، أقترح أن يوجه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد بابا لوي فال، لشغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل السودان لدى الأمم المتحدة (S/2003/880).

وقبل أن نتطرق بالفعل إلى ترتيب المتكلمين، هل لي أن أذكر ما لا يخفى على أحد، وهو أننا سنبدأ بثلاث مساهمات كبيرة. وسيتلو ذلك مداخلات أعضاء المجلس. ولدينا في الوقت الحالي نحو ٢٤ متكلماً آخرين مدرجة أسماؤهم بالفعل، بل أتوقع أن تزداد تلك القائمة طولاً.

ولذا فإني رغبة مني في أن تكون جلسة اليوم منظمة ومعتدلة الطول كما أرجو، قد طلبت إلى المتكلمين الأساسيين الثلاثة الذين نستهل بهم هذه المناقشة أن يحصروا ملاحظاتهم في مدة ١٥ دقيقة. وأكون بعد ذلك تحت تصرف أعضاء المجلس، غير أني أزعم مخلصاً أن الإيجاز من جانب الجميع سوف يعيننا كثيراً على ما أرى. وحين نصل إلى تمديد المناقشة بعد انتهاء أعضاء المجلس من كلماتهم

سألتمس المشورة من الزملاء حول ما إذا كان من الملائم الحد من زمن المساهمات، إن كان لدينا حقاً هذا العدد الكبير من المتكلمين.

والآن ننتقل إلى الاستماع لإحاطة إعلامية يقدمها السيد ترجي رود – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

السيد رود – لارسن (تكلم بالانكليزية): يؤسفني إبلاغكم بأن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية قد توقفت بعد الإحاطة الأخيرة التي قدمتها للمجلس في ١٩ آب/أغسطس. فقد حطمت دورة الهجمات الإرهابية وعمليات القتل خارج إطار القانون التي وقعت مؤخراً وقف إطلاق النار الفلسطيني وأدت بالعملية إلى التوقف. ولعل هذا المزيج من العنف والبطء الشديد في تنفيذ خطة السلام القائمة على خارطة الطريق قد أوصل المنطقة إلى مفترق طرق محتمل. إذ تواجهنا اليوم مرة أخرى مسألة ما إذا كان الطرفان سيعودان إلى الالتزام بالسلام أو ما إذا كان الصراع الطويل الطاحن سوف يستمر في استنفاد القوى. ويشغلني أنه لا مفر فيما يبدو من حدوث مزيد من التدهور، الذي ينجم عنه قدر كبير من سفك الدماء، ما لم يطرأ تغيير رئيسي على الحالة في الميدان.

وقد كان الشهر الذي انقضى منذ الإحاطة السابقة موهناً لعزائم كل من يأملون منا في أن توفر خارطة الطريق درباً إلى السلام. ففي يوم تقديم تلك الإحاطة، وهو ١٩ آب/أغسطس، خيّم على الأمم المتحدة الشعور بالصدمة والحزن لدى سماعها بالتفجير الوحشي لمقر الأمم المتحدة في بغداد. وضاعفت من مأساة موت زملائنا وأصدقائنا هناك أنباء عملية تفجير انتحارية قاسية أخرى في القدس راح ضحيتها ٢٣ شخصاً، بينهم ٢٠ إسرائيلياً و٣ أجانب، الكثيرون منهم نساء وأطفال. وحدث ذلك التفجير بعد عمليتين لقوات الدفاع الإسرائيلية نجم عنهما مصرع ٤ فلسطينيين.

أعلنت حكومة إسرائيل في أعقاب ذلك الحادث الإرهابي شنها ”حرباً شاملة على حماس وغيرها من العناصر الإرهابية“ في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشملت هذه ”الحرب“ تصعيداً لحملة قتل قادة حماس خارج نطاق القانون. ومنذ ١٩ آب/أغسطس ازدادت حدة العنف، وانتكست بدرجة شديدة العملية الهشة التي بدأت بتقديم خارطة الطريق إلى الطرفين وعقد مؤتمر قمة العقبة.

وفي أواخر الأسبوع الماضي، بعد وقوع تفجيرين انتحاريين في ٩ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة إسرائيل أن مجلس وزرائها المعني بشؤون الأمن قد قرر من حيث المبدأ أن يتخلص من الرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية ”على النحو الذي يختاره المجلس وفي التوقيت الذي يختاره“. غير أن السيد عرفات قد تم انتخابه بطريقة ديمقراطية، ومن ثم فهو الزعيم الشرعي للفلسطينيين. فهو يجسد هوية الفلسطينيين وآمالهم الوطنية. وهو أبعد ما يكون عن الهامشية.

لقد قضى ٨١ شخصاً نحبهم منذ تقديم الإحاطة السابقة إلى مجلس الأمن ثمناً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، منهم ٣٨ إسرائيلياً و٤٣ فلسطينياً. ويرفع هذا حصيلة الوفيات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢ ٨٠٨ فلسطينيين و٨٣٠ إسرائيلياً. ويثير هذا الرصيد من القتلى خيبة الأمل والحزن بصفة خاصة نظراً للانخفاض الظاهر في عددهم خلال فترة الإبلاغ السابقة حين كان وقف إطلاق النار ما زال سارياً.

لقد أصيبت إسرائيل خلال فترة الإبلاغ الراهنة بثلاثة هجمات تفجير إرهابية. فحطمت هذه الهجمات وقف إطلاق النار الذي أعلنته الجماعات الفلسطينية وتوسط

في شأنه قادة السلطة الفلسطينية ومفاوضون مصريون. إذ أودى هجوم ١٩ آب/أغسطس والهجومان اللذان وقعاً في ٩ أيلول/سبتمبر بحياة ما مجموعه ٣٨ شخصاً. وما برح الأمين العام يعرب عن إدانته المستمرة لهذه الأعمال الإرهابية، مؤكداً بشاعتها، وأنها لا أخلاقية، من غير الممكن تبريرها، ومخالفة للقانون الإنساني الدولي. فلا سبيل إلى القول بأن تعمُّد استهداف المدنيين يخدم أي قضية مهما كانت.

ونحن ندعو السلطة الفلسطينية إلى تقديم من خططوا لتلك الهجمات وقاموا بها للعدالة وإلى أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالأمن في إطار خارطة الطريق.

وواصلت إسرائيل سواء خلال وقف إطلاق النار من جانب واحد أو بعده القيام بعمليات قتل بدون محاكمة لقادة الجماعات الفلسطينية المقاتلة. وكثيراً ما طالبت الأمم المتحدة حكومة إسرائيل بقوة بالكف عن تلك الهجمات. ويضاعف من معارضتنا القائمة على المبدأ لعمليات القتل بدون محاكمة تواتر هذه العمليات والإفراط في استخدام القوة في المناطق المكتظة بالسكان المدنيين، مما يؤدي لقتل وإصابة المارة من المدنيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ويقع على عاتق إسرائيل التزام بوصفها دولة الاحتلال بأن تضمن سلامة المدنيين الفلسطينيين.

ونحن نسلّم بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن سكانها ضد الهجمات الإرهابية، ولكن ذلك الحق يجب ممارسته في استخدام تناسبي للقوة وفي امتثال دقيق لالتزامات إسرائيل إزاء القانون الإنساني الدولي.

ومن دواعي الأسف أن خارطة الطريق لم تبدأ بداية فعالة قط. وأخشى عند النظر إلى الحالة بعين الخبرة المكتسبة أن تحركنا كان مسرفاً في البطء وأننا لم نتحرك إلا بخطى صغيرة في المراحل الأولى للتنفيذ. وكان يلزم اتخاذ خطوات جريئة من شأنها أن تُحدث الدعم للعملية من كلا الجانبين.

فلم يتصدّ أي من الجانبين جدّياً وبشكل فعّال للشواغل الرئيسية للجانب الآخر. وهذا الشاغل بالنسبة للإسرائيليين هو الأمن والتخلص من الهجمات الإرهابية. و لم تستطع السلطة الفلسطينية من جديد للأسف أن تسيطر على الحالة الأمنية. ومع أن وقف إطلاق النار الذي أعلنته الجماعات المقاتلة الفلسطينية من جانب واحد خطوة مفيدة، فقد كان يمكن اتخاذ خطوات أخرى كتوحيد قوات الأمن وتعزيز الإصلاحات الأمنية. أما بالنسبة للفلسطينيين فالشاغل الجوهري هو التأكد من أن عملية السلام سوف تؤدي لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧. غير أن النشاط الاستيطاني المستمر ومواصلة بناء الجدار الفاصل يدعوان الفلسطينيين إلى التساؤل عما إذا كنا نتحرك في عكس الاتجاه المؤدي لهذا الهدف. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل لم توافق قط على خارطة الطريق موافقة كاملة.

ونظل قلقين من جرّاء مواصلة بناء السور الأمني أو الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وبالطبع، لإسرائيل كل الحق في إقامة هياكل أمنية في أرضها، ولكن ليس من المقبول بأي معايير بناء جدار فاصل على أراضي شعب آخر. ويجري العمل في بنائه بسرعة كبيرة مما يؤدي إلى فصل فعلي لأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية عن أجزاء أخرى. ويفصل الناس عن المزارع والمدارس ومصادر الرزق وتصادر أراضيهم.

وهكذا أصبحت القضيتان الرئيسيتان في عملية السلام الإرهاب والاحتلال. وتكاد جميع الأطراف الفاعلة المعنية تتفق على ضرورة إنهائهما من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة. وتتناول خريطة الطريق كلا منهما. ولكن النهج

المحدود جدا لتنفيذ خريطة الطريق لم يتناول أيا من القضيتين بفعالية. ولا بد من إحراز التقدم بصدد كل منهما، ولا بد أيضا من أن يرى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين إحراز التقدم بغية الحصول على دعم شعبي لعملية السلام والحفاظ عليه. ولذلك يجب اتخاذ إجراءات لإنهاء الإرهاب ولإنهاء الاحتلال. ومن دون الدعم الشعبي لن يستطيع أي رئيس وزراء لفلسطين، في هذه المرحلة، أن يتصدى للإرهاب وللمنظمات الإرهابية على نحو فعال. وأفضل طريقة لتحقيق هذا الدعم الشعبي، في ظل الظروف الحالية، هي من خلال التخلي عن المستوطنات. إن التوسع المتواصل لأنشطة المستوطنات يؤدي إلى نتائج عكسية. وفي هذه البيئة لن تتمكن السلطة الفلسطينية من المضي قدما في تنفيذ تدابير سياسية وأمنية للتصدي للإرهاب وللجماعات الإرهابية.

إن مبدأ التوازي، وهو يعني أن يتخذ الطرفان خطوات متبادلة في جميع الميادين، مفهوم أساسي في خريطة الطريق. وأوجه الضعف التي شهدناها طوال الأشهر الأربعة الماضية من تنفيذ الطرفين الفاتر تدل على أنه لم يتم التركيز على التوازي. ونتيجة لذلك، أصبحت حماية الإسرائيليين من الإرهاب، وهي قضية واحدة ولكنها أساسية، محط التركيز الأوحد لتنفيذ خريطة الطريق. وقد سمح ذلك التركيز الأوحد للجماعات التي تلجأ إلى العنف بتحديد وتيرة وجدول أعمال العملية. ويجب أن نؤكد مجددا مبدأ التوازي بالبدء بإنهاء كل من الإرهاب والاحتلال. وبتلك الطريقة، سيتسنى إنهاء سيطرة من يريدون استخدام العنف لتطويل أمد الصراع.

قبل تكوين المجموعة الرباعية وإعلان خريطة الطريق كانت متطلبات إعادة إطلاق عملية السلام واضحة. وأولها إنشاء آلية دولية، تحالف توفيقي يضم الدول والمؤسسات التي من شأنها أن تتقدم بخطة سلام تحظى بدعم دولي وتقوم بإرشاد الأطراف خلال تنفيذ العملية. والمطلب الثاني هو وضع خطة لتحديد نقطة نهاية العملية ألا وهي إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومستقلة، وتحقيق سلام إقليمي شامل وتحقيق الأمن لإسرائيل. أخيرا، تتطلب الحالة تعيين رئيس وزراء فلسطيني قوي موثوق به،.يصير شريكا في تحقيق السلام وتتبعه أجهزة الأمن الموحدة.

وعلى الرغم من النكسات التي حدثت أخيرا، تظل الأداة الدولية، المجموعة الرباعية - تتألف من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والولايات المتحدة - بحاجة إلى مضاعفة جهودها. وقد اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية بتواتر للتصدي للأزمة الحالية وكان آخر اجتماع في جنيف قبل يومين. ولا تزال لدينا الخطة: خريطة الطريق. ولكن لا يوجد رئيس وزراء فلسطيني في الوقت الحالي لتعمل معه المجموعة الرباعية والإسرائيليون.

لقد استقال رئيس وزراء فلسطيني شريف يجنح للسلام، لم يستطع المرشح الجديد، لسوء الطالع، أن يمسك بزمام السلطة. والتعيين السريع لرئيس وزراء فلسطيني ذي مصداقية والموافقة عليه خطوة أساسية للتصدي للحالة الخطيرة الحالية. وينبغي أن يركز رئيس الوزراء على إرساء قواعد القانون والنظام وعلى إنهاء الإرهاب والعنف عن طريق نزع سلاح جماعات المتمردين. ويجب عليه أن يعلن التزامه الكامل بسياسة اللاعنف وبخريطة الطريق.

ويمكن للمجموعة الرباعية وللشركاء الإقليميين الرئيسيين وهم الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية وآخرون فعل الكثير لمساعدة رئيس الوزراء الجديد على النجاح والحصول على الدعم الشعبي الضروري. وريثما يتم ذلك، يجب أن يتصدى المجتمع الدولي للقضيتين الرئيسيتين اللتين تحركان الصراع ألا وهما الاحتلال والإرهاب. ومن الواضح أنه من دون تقديم إسرائيل لتنازلات كبيرة تتعلق على وجه خاص بالمستوطنات والجدار الفاصل، لن يحظى

أي زعيم فلسطيني يجنح للسلام ولن تحظى عملية السلام ذاتها بمصداقية لدى الشعب الفلسطيني. ومن دون زعيم فلسطيني يتمتع بالمصداقية، سيكون من الصعب على السلطة الفلسطينية اتخاذ الخطوات الضرورية المتمثلة في توحيد قوات الأمن ونزع سلاح جماعات المتمردين وإرساء أسس القانون والنظام.

إن الانخراط الدولي الحازم مطلوب الآن وعلى وجه السرعة. والمجموعة الرباعية هي الآلية الدبلوماسية المرموقة لصنع السلام في الشرق الأوسط واشتراكها النشيط المتواصل لا غنى عنه. وقد اتفق كبار أعضاء المجموعة وهم الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية الروسي إيفانوف ووزير الخارجية الأمريكي باول ومن الاتحاد الأوروبي، الممثل السامي سولانا، على الاجتماع في وقت لاحق هذا الشهر هنا في نيويورك لتناول جميع القضايا ذات الصلة. وسيكون ذلك الاجتماع مهما نظرا للحالة الخطيرة في المنطقة. وستستعرض المجموعة تنفيذ خريطة الطريق وستحاول تطوير طرائق لوضع العملية على المسار مرة أخرى.

وأود أن أذكر هنا أن خريطة الطريق تتضمن أحكاما تكفل الإسراع أو الإبطاء في تنفيذ العملية. ونظرا للحالة السائدة، قد يكون من الملائم الإسراع في تنفيذ العملية. وقد يكون من الضروري اتخاذ خطوات جريئة تتعلق بالمستوطنات والأمن وتتضمن أنشطة متزايدة من المجتمع الدولي من أجل تحسين البيئة والمساعدة على إعطاء دفعة لاستئناف العملية.

لقد قدمت الأمانة العامة في كل إحاطة إعلامية لمجلس الأمن معلومات مستجدة عن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومرة أخرى يتعين علينا الإبلاغ بتدهور متواصل في ظروف معيشة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة للحالة الأمنية المتواصلة التقلب يظل نظام الإغلاق الإسرائيلي المستمر والقيود المتواصلة على الحركة يتسبب في تدمير الاقتصاد الفلسطيني وفي إفقار الشعب الفلسطيني.

وحاليا، يقدم المانحون ما يزيد على بليون دولار سنويا في صورة دعم للميزانية وإعانة طارئة للفلسطينيين. والهدف هو منع انهيار الاقتصاد تحت وطأة الإغلاق والقيود على الحركة وكذلك الإبقاء على أمل المصالحة والسلام حيا. وإذا نجم عن الموقف الحالي أن تصبح السلطة الفلسطينية عاجزة عن العمل سياسيا، فسيثار السؤال الحيوي وهو هل سيبقى المانحون راغبين في مواصلة توفير ذلك المستوى من الدعم.

ويعتمد الكثير على فعالية حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة وخاصة وزير المالية سلام فياض الذي يتمتع بثقة كبيرة من المانحين نظرا لجهوده لضمان الخضوع للمساءلة المالية وتعميم الشفافية. وإذا نجم عن التطورات السياسية تعليق أو حتى حل السلطة الفلسطينية، فقد يؤدي ذلك إلى جعل مواصلة ذلك العمل أمرا مستحيلا.

وإذا حدث ذلك، ستكون النتيجة تعليق الدعم المقدم إلى ميزانية الحكومة الفلسطينية. وهذا قد يمنع دفع رواتب ما يصل إلى ٠٠٠ ١٢٠ موظف مدني يعول كل منهم أسرة كبيرة يبلغ معدل عدد أفرادها ثمانية، وقوتهم الشرائية تبقي الاقتصاد حيا. وفي مواجهة انخفاض المساعدة المقدمة من المانحين، ستكون إسرائيل مسؤولة عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين.

ونظل قلقين من جراء مواصلة بناء السور الأمني أو الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وبالطبع، لإسرائيل كل الحق في إقامة هياكل أمنية في أرضها، ولكن ليس من المقبول بأي معايير بناء جدار فاصل على أراضي شعب آخر. ويجري العمل في بنائه بسرعة كبيرة مما يؤدي إلى فصل فعلي

لأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية عن أجزاء أخرى. ويفصل الناس عن المزارع والمدارس ومصادر الرزق وتصادر أراضيهم.

ورغم كل الدعوات الموجهة من المجموعة الرباعية، واصلت الحكومة الإسرائيلية بإصرار بناء هذا السور. وهو يجعل إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء أكثر صعوبة والأمل في تحقيق السلام أكثر بعدا، ويقوض جهود أي رئيس وزراء فلسطيني لحشد الدعم الشعبي.

وأنتقل الآن إلى الحالة على طول الخط الأزرق. فمنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن، ظلت الحالة متوترة. في ٣ أيلول/سبتمبر، انتهكت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي اللبناني. وتسببت الشظايا الناتجة عن النيران المضادة للطيران التي أطلقها حزب الله إلى إشعال حريق في الأراضي الزراعية القريبة من المناطق المأهولة على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وبعد ذلك بقليل ألقت الطائرات الإسرائيلية قنبلتين على موقع لحزب الله قريب من إحدى القرى. وأصدر قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بيانا أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الغارات الجوية الإسرائيلية وقال إن القوة ستظل تراقب الوضع بعناية. وكما قلنا في الماضي، إن حدوث انتهاك من أحد الجانبين لا يبرر الانتهاك من الجانب الآخر.

إن تلك الأحداث تدل بوضوح على إمكانية التصعيد وما ينطوي عليه من أخطار. ونحن، لذلك، ندعو مرة أخرى حكومتي لبنان وإسرائيل إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهما، وممارسة ضبط النفس والكف عن مثل كل هذه الانتهاكات للخط الأزرق بغية تفادي حدوث تدهور في الحالة الميدانية.

وينبغي للطرفين الالتزام من جديد بعملية خريطة الطريق لأنه لا يوجد بديل لأهدافها الصريحة: ألا وهي إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وإنهاء الإرهاب؛ وإنشاء الدولة الفلسطينية، التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن. ولكن فقدان الثقة بين الطرفين وعجزهما عن اتخاذ الخطوات الصعبة اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق يوضحان الحاجة إلى مواصلة نشاط المجتمع الدولي وربما زيادته للمضي بالعملية إلى الأمام. ونحن نجد أنفسنا في مرحلة في غاية الصعوبة من مراحل السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط.

لقد قلنا في إحاطتنا الإعلامية لمجلس الأمن، وفي مناقشاتنا مع الطرفين، إن طريق التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧(٢٠٠٢) لن يكون سهلا. وشددنا على أن السلام عملية طويلة وشاقة ومكلفة. ولكننا قلنا أيضا إن ذلك لا ينبغي أن يُثني الطرفين أو شركاءهما في المجتمع الدولي. إذ لا يوجد بديل عن اتباع هذا الطريق الصعب والمحفوف بالخطر.

إننا الآن نعبر مضايق رهيبة وعاصفة. وعلى الرغم من خطورة الحالة، مما يثير الفزع بلا مبرر أن نتكلم عن موت عملية السلام. ولكننا إذا ما تخلينا عن طريق السلام على نحو ما هو مرسوم في خريطة الطريق، نكون قد سلمنا بالأمر لأولئك الأفراد وتلك الجماعات التي لا تريد السلام. سنكون قد استسلمنا للذين يريدون أن يسودوا عن طريق القوة والرعب، وأن يحكموا ليس بسيادة القانون ولكن بتسلط البشر. فإذا كان الأمر كذلك، نكون قد تخلينا عن سكان المنطقة ليعيشوا أجيالا أخرى من العنف والموت والتعاسة. وفي هذه الفترة الصعبة، ليس لدينا خيار سوى زيادة جهودنا لتنفيذ خريطة الطريق والعمل بجهد من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية.

المتكلم التالي في قائمتي هو المراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أرحب بكم في الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر الوفد السوري الشقيق على قيادته الممتازة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي، وأن أهنئ سعادة السفير فيصل مقداد، بتوليه مهامه الجديدة بصفته الممثل الدائم لجمهورية سورية العربية.

يوم الخميس الماضي وصلت تهديدا إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، إلى مستوى جديد عندما قامت ما تُسمى بالحكومة الأمنية باتخاذ قرار "بإزالة ياسر عرفات" وطلبت من الجيش الإسرائيلي وضع خطة لطرد الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية. في هذه اللحظة الحرجة يجب أن نؤكد بكل وضوح أن أرض فلسطين وشعبها ليسا متاعا لسلطة الاحتلال، وأن تنفيذ هذا العمل أو حتى التكرار المتواصل لهذا التهديد سوف يشكِّل هجوما على الكرامة الوطنية الفلسطينية وسوف يعني إنهاء السلطة الفلسطينية والنهاية الفعلية لأية عملية سلام بين الجانبين. إننا نذكِّر، بالإضافة إلى ذلك، بأن القانون الدولي، وتحديدا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واضحان تماما في تحريم مثل جريمة الحرب هذه.

نحن نؤمن بأنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يتخذ عملا حاسما وسريعا لمنع الدولة القائمة بالاحتلال من تنفيذ هذا العمل غير المشروع والمجنون. وقد طلبنا من مجلس الأمن بالتحديد، وطلبت المجموعة العربية، من خلال رئيسها، المندوب الدائم للسودان، من المجلس كذلك اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة في هذا المجال. ونحن نقدِّر لأعضاء المجلس انشغالهم بهذا الموضوع يوم الجمعة الماضي، ونحث المجلس على اتخاذ إجراء بخصوص مشروع القرار المعروض عليه اليوم. إن رد فعل إسرائيل السلبي على البيان الصحفي الذي تلاه رئيس المجلس بالنيابة عن الأعضاء، ورد فعلها على الموقف الذي اتخذه المجتمع الدولي بأسره، يؤكد مرة أخرى ضرورة اتخاذ خطوة أقوى من قِبَل المجلس تستجيب لطبيعة الخطر القائم. وبالأمس فقط طلع علينا نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد أولمرت بتصريح يقول فيه إن قتل ياسر عرفات هو بالتأكيد أحد الخيارات القائمة.

إن السيد شارون وأعضاء حكومته يمثلون خطرا على استقرار المنطقة. فهم يرفضون السلام الحقيقي ويصرون على استخدام القوة والحل العسكري. لقد قال السيد شارون علنا، لمن يريد أن يسمع، إنه لا يريد تسوية دائمة وإنما يريد فقط ترتيبات انتقالية بعيدة المدى. ورؤية السيد شارون هي بوضوح فرض عدد من البانتوستانات الفلسطينية المسورة والمنفصلة، التي يُحشر فيها الشعب الفلسطيني على أقل من نصف الضفة الغربية وأكثر قليلا من نصف قطاع غزة. ويمكن للفلسطينيين أن يجدوا طريقة لوصل هذه البانتوستانات، ويمكن لهم أن يسموها دولة فلسطينية إن شاءوا. وتحتفظ إسرائيل بباقي الأرض الفلسطينية وتستمر في استعمارها وضمها تدريجيا. ونستطيع أن نضيف إلى ذلك رفض تقسيم القدس بين الجانبين ورفض أي حقوق للاجئي فلسطين.

هذه هي الحقيقة. وكل ما قاله شارون وما فعله يأتي في سياق هذه الرؤية وخدمة لها. لهذا يتم بناء السور التوسعي الذي سيسور البانتوستانات المشار إليها أعلاه ويُنهي أية إمكانية لتسوية حقيقية. ولهذا تستمر النشاطات الاستيطانية ونقل المستعمرين الإسرائيليين إلى أرضنا. ولهذا

تستمر إسرائيل في التصعيد العسكري والتدمير. ولهذا عملت بقوة على العودة إلى أوضاع ما قبل أوسلو، بعد عشر سنوات من بدايتها.

لكن إنجاز مثل هذه الرؤية العنصرية العفنة يتطلب أمرين أساسيين: الأمر الأول هو تفتيت الحركة الوطنية الفلسطينية وضرب قيادها، لأنها لن تقبل أبدا بالسير مع هذه المخططات. لهذا تأتي هذه الحملة الشعواء على ياسر عرفات الزعيم الوطني لشعبنا. ولهذا تأتي محاولات التخلُّص منه. ولهذا أيضا لم تُعط إسرائيل أي شيء لرئيس الوزراء السابق، السيد محمود عباس، حيث فهمت أنه أيضا لا يمكن أن يقبل مخططات شارون وحكومته. ولهذا لم يتم الترحيب حتى الآن برئيس الوزراء المعيَّن السيد أحمد قريع، وجميع ذلك يثبت أن المطلوب لدى إسرائيل هو تدمير القيادة الفلسطينية.

الأمر الثاني هو أنه يجب - كما ترى إسرائيل - تقويض الشرعية الدولية وتغييب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحتى إلغاء ميراث التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على تسوية معقولة من الوعي الدولي، مع العمل الحثيث على ضرب أية مبادرة دولية حقيقية لإنقاذ الوضع. لهذا ضُربت ودُفنت توصيات ميتشل، ولهذا جرى تفريغ خريطة الطريق من محتواها تمهيدا لدفنها.

ما الذي جرى حقيقة مع خريطة الطريق؟ لقد حاولت الحكومة الإسرائيلية تعطيل طرح الخريطة ونجحت لفترة من الزمن. ثم عندما تم طرحها لم تقبلها الحكومة الإسرائيلية. ما حدث هو أن الحكومة الإسرائيلية قبلت ''بالخطوات'' الواردة في الخريطة. وأرفقت ذلك بأربعة عشر تحفظا أو ''هما'' قوضت عمليات معظم ما جاء في الخريطة. وبالرغم من ذلك وعدت الولايات المتحدة بأن تأخذها في الاعتبار عند التنفيذ. الجانب الفلسطيني بالمقابل قبل الخريطة دون تحفظ.

ثم جاء وقت قيام الجانبين باتخاذ الخطوة الأولى الأساسية المنصوص عليها في خريطة الطريق. القيادة الفلسطينية تصدر بيانا قاطعا ''يؤكد حق إسرائيل في الوجود في أمن وسلام ومناديا بوقف للنار فوري وغير مشروط وإنهاء النشاط المسلح وكافة أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان''، والقيادة الإسرائيلية تصدر بيانا قاطعا ''يؤكد التزامها برؤية الدولتين بدولة فلسطين المستقلة، القابلة للحياة وذات السيادة تعيش في أمن وسلام إلى جانب إسرائيل، كما عبر عن ذلك الرئيس بوش، ومناديا بوقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان''.

في مؤتمر قمة العقبة قامت القيادة الفلسطينية ممثلة برئيس الوزراء عندها محمود عباس بتنفيذ الخطوة الأولى وحتى الذهاب إلى ما هو أبعد من نص خريطة الطريق. أما الجانب الإسرائيلي ممثلا بالسيد شارون فقد رفض القيام بالخطوة المطلوبة. غمغم السيد شارون بكلمات حول دولة فلسطينية ولكنه لم يعلن قبوله بدولة مستقلة، قابلة للحياة وذات سيادة. تماما وفقا لرؤيته هو وليس وفقا لخريطة الطريق، كذلك لم يعلن السيد شارون وقف أعمال العنف ضد الفلسطينيين في كل مكان.

ماذا بقي إذن للجانب الفلسطيني من خارطة الطريق؟ دولة فلسطينية مثل تلك التي يريدها السيد شارون، ورفض إسرائيل وقف إطلاق النار، وعودة إلى منطق إسرائيل بأن الجانب الفلسطيني وحده يجب أن يتخذ الخطوات اللازمة. وجدنا أنفسنا إذن في وضع لا علاقة له بخارطة الطريق خصوصا مع محاولات تهميش دور المجموعة الرباعية واختزال فكرة آلية الرقابة المتفق عليها في خارطة الطريق لشيء مختلف لا علاقة له لا بالآلية ولا بالرقابة.

ومع ذلك وبجهود كبيرة تمكنت الحكومة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية بمساعدة من جمهورية مصر العربية ودول أخرى من الحصول على إعلان أحادي الجانب بوقف كافة أعمال العنف من قبل كافة المجموعات الفلسطينية، وتم الالتزام بدرجة عالية جدا بهذا الإعلان أو الهدنة. ماذا فعلت الحكومة الإسرائيلية؟ استمرت في مصادرة الأراضي والاستيطان واستمرت في بناء السور التوسعي و لم تقم حتى بجهد جدي لإزالة ما يسمى بالنقاط الاستيطانية غير المرخصة. وأبقت إسرائيل الحواجز والحصار وكل سياسات وإجراءات تدمير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا، وأكثر من ذلك استمرت في أعمال القتل بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون والهجمات والتدمير والاعتقال. واستمرت في كل ذلك بالرغم من التحذيرات المتكررة من قبل العديد من الأطراف إلى أن قادت هذه الأعمال إلى وقوع التفجير الانتحاري في القدس الغربية بتاريخ ١٩ آب/أغسطس وتبع ذلك القتل خارج نطاق القانون للسيد إسماعيل أبو شنب ثم نهاية الهدنة. ومنذ ذلك الحين استمر التصعيد المجنون وقامت قوات الاحتلال بارتكاب ثماني محاولات على الأقل للإعدام خارج نطاق القانون تمثل بلا شك جرائم حرب يجب إدانتها ووقفها وقامت حماس بالمقابل بتفجيرين انتحاريين في القدس الغربية وتل أبيب وهما عملان إرهابيان يجب أيضا إدانتهما ووقفهما.

الأمر الذي يبعث على الصدمة حول هذه الأحداث هو قيام البعض، بالرغم من معرفته بتفاصيل كل ذلك، وبالرغم من دوره المفترض كوسيط، بقبول منطق ومواقف شارون وحكومته بالكامل تقريبا، وحتى بتكرار الحجج الإسرائيلية وأكاذيبها. إن هذا لا يدعو إلى الألم فقط ولكنه عمل غير مسؤول بدرجة كبيرة وسيقود في حالة استمراره إلى نتائج وخيمة.

يجب أن يتوقف كل ذلك قبل فوات الأوان. يجب التخلي بالكامل عن العنف ومنطق الحل العسكري. يجب العودة إلى طاولة المفاوضات، ويجب إحياء خارطة الطريق وتنفيذها بشكل حقيقي وأمين. ولكن حتى يحدث هذا لا يمكن الاستمرار بالطريقة القديمة. آن الأوان للإقرار بأن المشكلة الأساسية هي موقف إسرائيل المصرّ على الاستيطان والرافض لإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية ولدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية. بدون تغيير ذلك لا توجد عملية سلام ولن يمكن تنفيذ خريطة للطريق ولا غيرها من المبادرات. هذا التغيير عندما يحدث سيفتح بدوره الطريق أمام تنفيذ الجانب الفلسطيني لالتزاماته بما في ذلك الإنهاء الكامل لأعمال العنف وتوفير الأمن. آن الأوان لمواجهة الحقيقة وعدم تغطية المواقف الإسرائيلية أو الهرب من مواجهتها لعل العملية تبقى قائمة ولو بشكل شكلي. آن الأوان للتوقف عن اختراع أسباب أخرى للأزمة القائمة مثل الوضع الفلسطيني الداخلي أو غيره بالرغم من أهمية هذه الأمور.

إن إحياء خارطة الطريق يتطلب بداية جديدة وجادة للتنفيذ بدءا من الخطوة الأولى، مع مواجهة الحقيقة وعدم السماح لأي من الطرفين بالهرب من مسؤولياته. إن مجلس الأمن يستطيع ويجب عليه أن يلعب دورا هاما في هذا المجال. عليه أن يقدم دعما قويا لخريطة الطريق وأن يأمر الطرفين رسميا بالالتزام بأحكامها وتنفيذها. يجب علينا أيضا من خلال المجموعة الرباعية وربما أيضا بمساعدة مجلس الأمن بناء آلية المراقبة المتفق عليها وتوفير وجود دولي حقيقي وربما قوات دولية كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة سابقا وتقترح فرنسا حاليا. مثل هذه الخطوات الجريئة هي ما يلزم من أجل إنهاء الوضع المأساوي القائم والعودة إلى طريق السلام.

أريد أن أعود لأؤكد مسؤولية مجلس الأمن عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والحالة في الشرق الأوسط. لقد مرت حوالي تسعة أشهر منذ آخر مرة تعامل فيها المجلس مع الوضع، أي منذ حق النقض الأمريكي الأخير في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تدهورت خلالها الأمور بطريقة أخطر بكثير مما كانت عليه نحن نرى أنه بغض النظر عما يجري في عملية السلام فإن على مجلس الأمن مسؤولية المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، ومسؤولية الدفاع عن الميثاق والقانون الدولي والدفاع عن قراراته ذات الصلة وعدم السماح بانتهاكها.

أشير بشكل خاص إلى القرارات التي تؤكد لاقانونية المستعمرات الإسرائيلية وتطلب توقف قوة الاحتلال عن الاستمرار فيها. يأتي الآن السور التوسعي ليفرض تحديا جديدا ومصيريا أمام المجلس. ما يسمى بالسور لا يُبنى وفقا لخط الهدنة لعام ١٩٤٩ المعروف بحدود ١٩٦٧. إنه يبنى على الأرض الفلسطينية ويتضمن مصادرة آلاف الدونمات من الأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، ويتضمن تدمير حياة آلاف الفلسطينيين. والاستمرار في هذا الجدار سينهي فعليا وإلى الأبد رؤية الدولتين. يجب إيقاف هذا الجدار ويجب هدمه. ونحن سنطلب منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة حول هذا الموضوع في وقت لاحق.

الآن علينا أن نقوم بالخطوات اللازمة لمنع الحريق الجديد البادي في الأفق، وضمان عدم المساس برئيسنا. مرة أخرى التزاما بالقانون الدولي، واحتراما للكرامة الوطنية لشعبنا وخياراته الديمقراطية. وإبقاءً لخيار السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إسرائيل وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب لكم عن أطيب التمنيات في اضطلاعكم بمهام تمثيل بلدكم العظيم.

قبل يومين، في ١٣ أيلول/سبتمبر، أحيينا الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على إعلان المبادئ في حديقة البيت الأبيض. كان ذلك وقتا يبعث على الأمل لشعب المنطقة والعالم في أن القيادة في كلا الجانبين قد التزمت بحل سلمي وتفاوضي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي ذلك الحين، ورغم التحفظات المبررة تماما، كانت إسرائيل مستعدة للاعتقاد أن ياسر عرفات قد تخلى عن مسار الإرهاب وسلك طريق المصالحة الحقيقية والاعتراف المتبادل. وعلى أساس ذلك الالتزام دخل السيد عرفات أراضي السلطة الفلسطينية لتنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقات الموقع عليها.

ولسوء الطالع، وكما نعرف جميعا منذ فترة، كذب السيد عرفات. وإسرائيل، شأنها شأن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، توصلت إلى تلك النتيجة على مضض وبشعور من الألم. فأكثر من أية دولة أخرى، استثمرنا قدرا كبيرا في أقوال السيد عرفات وكنا مستعدين، رغم تحفظاتنا، أن نلبي النداءات من دول أخرى بالتغاضي عن إخفاقات السيد عرفات أو الصفح عنها، حتى في المراحل المبكرة لعملية السلام.

وبقدر ما كنا نأمل جميعا أن تكون النتيجة عكس ذلك، اتضح تماما أن الشخص المنتظر منه تحقيق سلام عادل وحقيقي من الجانب الفلسطيني كان أكثر من عمل على تدمير فرص هذا السلام. ولا يمكننا تجاهل الحقائق. فرفضه المستمر لحق إسرائيل في الوجود، وإنكاره لصلات الشعب اليهودي القديمة بوطنه، ودعمه للإرهابيين وتكتيكاتهم، أمور قد تسببت للمنطقة في معاناة لا تُوصف وحرمت

الإسرائيليين والفلسطينيين معا من وعد السلام والازدهار. لقد سعى إلى تحويل صراع سياسي وقابل للحل إلى صراع ديني وبين ثقافتين يبدو معقدا. ومن بين سلسلة الفرص التي تم تفويتها عمدا، رفضت القيادة الفلسطينية، تحت سيطرة السيد عرفات، الفرصة في كامب ديفيد لإنشاء دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل، مفضلة مسار الإرهاب الذي لم يتخل عنه في الحقيقة وهو أحد العقول المدبرة له.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل ٨٦٩ مواطنا إسرائيليا، وجُرح قرابة ٦ ٠٠٠ شخص، في تفجيرات قاتلة بالقنابل وهجمات إرهابية استهدفت الأبرياء عمدا. وقلّما يوجد اليوم مواطن إسرائيلي واحد لم يتضرر، بشكل مباشر أو غير مباشر، من الإرهاب الفلسطيني. وسيكون العدد المساوي للمصابين في بلد تعداد سكانه مماثل لتعداد سكان المملكة المتحدة هو ٨٤ ٦٠٩ مواطنين. هذا الرقم قد يجعلنا جميعا نتوقف لفهم ما أفرزه رفض القيادة الفلسطينية لمواجهة الإرهابيين بين صفوفها من آثار مدمرة على شعب المنطقة.

إنه أمر مأساوي أن حكم السيد عرفات قد سبب قدرا كبيرا من الآلام والخراب للمجتمع الفلسطيني أيضا. فرفض القيادة الفلسطينية الصفيق للوفاء بالتزاماتها بتفكيك المنظمات الإرهابية والانضمام إلى الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب قد أنزل خسارة كبيرة على المجتمع الفلسطيني. ومن خلال سماح السيد عرفات للإرهابيين بالعمل في قلب المناطق المدنية الفلسطينية، في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي، فإنه قد عرّض حياة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء للخطر بشكل كبير. ومن خلال كبته للمعارضة، ومنعه لظهور المؤسسات الديمقراطية، وانتهاكه لحقوق الإنسان الفلسطيني، بما في ذلك المجتمع المسيحي الفلسطيني، فإنه أعاق ظهور مجتمع فلسطيني نابض بالحياة ومسؤول. ومن خلال عدم سماحه إلا بصوت واحد، بينما يرعى عددا لا يُحصى من المنظمات الأمنية والإرهابية المتنافسة، فإنه نجح في إدامة حكمه الفاسد على حساب رفاهية المدنيين الفلسطينيين.

لقد أثبتت أحداث الأيام الأخيرة مرة أخرى أن السيد عرفات عازم على منع أية عملية للمصالحة الحقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأتجاسر وأقول إنه قلما يوجد دبلوماسي في هذه القاعة لا يعترف سرا بأن السيد عرفات يمثل عقبة كبيرة أمام عملية السلام. لقد انصرف عن كل يد امتدت إليه بينما كان يسترضي المجتمع الدولي بالبلاغة المؤسفة التي كانت تكذبها أعماله بشكل يومي تقريبا. والنتيجة أن دماء الإسرائيليين والفلسطينيين كانت ثمنا لذلك.

إنه من بين مجموعة منتقاة من مخططي الإرهاب الذين نفذوا اختطاف الطائرات، ومذابح الرياضيين الأولمبيين، وقتل الأطفال النائمين في حمى مضاجعهم، والإرهاب الانتحاري، وجلب ذلك إلى منطقة تتوق إلى السلم والاستقرار. وهو على رأس الذين ما فتئوا يدعمون الهجمات الإرهابية الضخمة من طراز تفجير مبنيي التجارة العالمية من أجل دفع المنطقة نحو حافة الكارثة. واليوم يتم بخسة وعشوائية تصدير مثل هذه الأساليب غير الأخلاقية، التي تتسم بالطابع المميز للسيد عرفات، إلى خارج منطقتنا. إن الإرهاب العالمي والعشوائي من صنع عرفات وهو اختراع عرفات.

وإذا كنا نعرف كل ذلك، فإلى متى ستكون هناك دول بيننا مستعدة للاستمرار في تمثيلية التمسك بالسيد عرفات بوصفه زعيما شرعيا ملتزما برفاهية شعبه وبالعلاقات السلمية مع جيرانه؟ إن الخراب الذي خلّفه السيد عرفات في الأردن ولبنان والضفة الغربية يشهد على أنه لم يجلب لشعبه والشعوب الأخرى في المنطقة سوى اليأس والخراب. إنه إبليس الموت لشعبه وهو أكبر مأساة له.

ولا يحتاج المرء إلى الاعتماد على البيانات الإسرائيلية وحدها حتى يتوصل إلى هذه النتيجة. فأفراد شجعان في المجتمع الفلسطيني، وزعماء مسؤولون فلسطينيون وعالميون، قد اعترفوا أنفسهم بأن حكم السيد عرفات الوحشي والاستبدادي والفاسد هدفه إدامة سلطته وليس إفادة شعبه.

ومنذ بدأت الجهود لإحياء عملية السلام من خلال خارطة الطريق، اضطلع السيد عرفات بدور مدمر للغاية في كل خطوة على الطريق. فهو سعى بشكل نشط إلى منع رئيس الوزراء الفلسطيني من الوفاء بالالتزامات الفلسطينية بموجب خارطة الطريق. وخرّب محاولات إقامة قيادة جديدة ومختلفة في السلطة الفلسطينية، وشكلت الأساس لرؤية الرئيس بوش.

لقد رفض أن يسمح بدمج قوات الأمن تحت قيادة وزير للأمن الداخلي يملك الصلاحيات حتى يمكن للمسؤولين الفلسطينيين، أخيرا، العمل على تفكيك البنية التحتية للإرهابيين تماما، كما يملي عليهم الواجب الأخلاقي والقانوني. وبعد إعراب السيد عرفات عن معارضته الشديدة لتعيين السيد محمود عباس، دفع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني إلى إضعاف سلطة السيد عباس. وعمل على إضعاف مكانة السيد عباس منذ بداية ولايته وحتى آخر يوم فيها، إلى أن اضطر السيد عباس لأن يستقيل ولأن يعترف علنا بأن السيد عرفات لم يمنحه السلطة للوفاء بالالتزامات التي أخذها الفلسطينيون على عاتقهم.

ولقد استمر في تشجيع أعمال الإرهاب والعنف وأبقى على جماعات إرهابية منشقة مثل التنظيم تحت سيطرته المباشرة حتى يمكنه في أي وقت تقويض الجهود المبذولة لإحياء الحوار من خلال تدبير قتل المدنيين الأبرياء.

وعمل على منع الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في مالية السلطة الفلسطينية حتى يمكن الاستمرار في إيداع الأموال في حساباته الخاصة. فكان يوقع على اتفاقات سلام بيد ويوقع باليد الأخرى على شيكات للإرهابيين والمفجرين الانتحاريين.

إن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم الخميس الماضي يعبر عن مجرد شيء بديهي، ألا وهو أن السيد عرفات عقبة أمام السلام. وكان ذلك الإدراك القوة الدافعة للدعوة من أجل الإصلاح في سياق خارطة الطريق. وهو اليوم حتى أكثر صلاحية، حيث يُحكم بالفشل على فرص إعادة البدء بعملية السلام.

وفي أمثلة أخرى، أدرك أعضاء المجتمع الدولي أن زعماء معينين يقضون على حقوق شعوبهم ويهددون أمن واستقرار مناطقهم إلى حد أنه يجب التشكيك في شرعيتهم. ولا يُستثنى منهم السيد عرفات.

كم عدد الأطفال الآخرين الذين يتعين موتهم؟ وكم ينبغي أن يتقوض المزيد من الجهود المتضافرة قبل أن يكون العالم مستعداً للتنديد بصوت جلي بدور السيد عرفات؟

ومتى يشرع مجلس الأمن في العمل؟ وهل اتجه المجلس إلى العمل بعد الهجمات الانتحارية المروعة التي قتلت ٢٢ شخصا وأصابت ١٣٥ آخرين، والتي استهدفت حافلة مزدحمة بالركاب بوسط مدينة القدس كانت تقل عددا كبيرا من الأسر اليهودية المتدينة والأطفال والرُضع، خلال رحلة العودة من الصلاة عند حائط المبكى؟ وهل اتجه المجلس إلى العمل يوم الثلاثاء الماضي تحديداً عندما أودى هجومان انتحاريان، أحدهما عند مقهى في القدس والآخر عند محطة للحافلات بوسط إسرائيل، بحياة ١٥ إسرائيليا، فضلا عن إصابة أكثر من ٧٠ آخرين، بفارق ساعات قليلة بين الهجومين؟

ربما سمع المجلس بالفعل أن هذه الهجمات الأخيرة ارتكبها إرهابيون أطلقت إسرائيل سراحهم مؤخراً في إطار

بادرة حسن نية تجاه القيادة الفلسطينية. وهذه أدلة أخرى على أن كل بادرة تقوم بها إسرائيل وكل مجازفة تُقدِم عليها لصالح السلام يتم الرد عليها بعمل إجرامي وتقاعس من جانب القيادة الفلسطينية التي تقع تحت سيطرة السيد عرفات.

فلنمعن النظر في ثمن بوادر النوايا الحسنة التي قدمتها إسرائيل نزولاً على طلب المجتمع الدولي على أمل أن تتجاوب قيادة السيد عرفات بالمثل. إنه الثمن الذي دفعه الدكتور ديفيد أبلباوم وابنته نافا، اللذان كانا في عداد القتلى في الهجوم الإرهابي الذي وقع في القدس يوم الثلاثاء الماضي. والدكتور أبلباوم متخصص ذائع الصيت في طب الحالات الطارئة وكان يرأس غرفة الطوارئ في مستشفى شعار زيداك، حيث تولى بنفسه علاج عدد لا يحصى من ضحايا الإرهاب، وكان قد اصطحب ابنته إلى ذلك المقهى في القدس في حديث من القلب إلى القلب عشية يوم زفافها. إنه الثمن الذي دُفِع بالأرواح لأن عربات الإسعاف التي تحمل الجرحى كان لا بد أن تبطئ في سيرها حتى يتسنى تفتيشها نتيجة لما أوردته تقارير الاستخبارات من أن الإرهابيين سيحاولون تفخيخ عربات الإسعاف لكي تنفجر لدى وصولها إلى المستشفى. إنه الثمن الذي دُفِع خوفا من جانب المدنيين الإسرائيليين الشجعان الذين لا يعرفون متى أو أين سيأتي الهجوم التالي، بتشجيع أو قبول من السيد عرفات.

إنه لخطأ جسيم أن يساعد المجلس من يقترفون الإرهاب أو يرعونه، بدلا من أن يهب لمساعدة ضحاياه. ينبغي أن ينصب اهتمام المجلس في المقام الأول على الإرهاب ومُيَسِّريه، لا على الاستجابة للإرهاب. وينبغي أن يوجه الضغط إلى المشكلة وليس إلى ضحاياها.

إن جهود الممثل الفلسطيني في هذه القاعة لا تحقق تقدما لمصالح الشعب الفلسطيني، بل للمصلحة الشخصية والحكم الفاسد للسيد عرفات نفسه. والجدل الدائر بشأن ما يسمى بشرعية قيادة السيد عرفات وعدم شرعية التدخل الإسرائيلي ليس إلا هراء ورياء في مواجهة مئات الموتى والمصابين من المدنيين الأبرياء الذين قتلوا بموافقة مباشرة أو تواطؤ من السيد عرفات نفسه. فأي بلد يواجه إرهابا لا نظير له في فداحته ومدته، ولا يعتبر الشخص الذي يتولى تنسيق العمليات الإرهابية ويرفض قمعها مسؤولا مسؤولية جنائية ومباشرة؟

إننا بإدامة لعبة إضفاء الشرعية على السيد عرفات إنما نقوض أساساً جهودنا لتمكين رئيس وزراء فلسطيني ذي سلطة من العمل لتنفيذ خارطة الطريق والتوصل إلى حل سلمي. فهذه السياسة لا تخدم مصالح أية جهة سوى الإرهابيين الذين لا يزال السيد عرفات يدعمهم. لقد حان الوقت لأن نعترف بلا مواربة بأنه جزء من المشكلة وليس جزءا من الحل.

وإسرائيل يحدوها الأمل في قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة تتخلى تماما عن طرق السيد عرفات، وتكون مستعدة لتنفيذ التزاماتها بمكافحة الإرهاب والتحريض عليه تنفيذا كاملا ومسؤولا. وإن فعلت ذلك، فستجد في إسرائيل شريكاً راغباً ومستعداً لتقديم حلول توفيقية مؤلمة، كما فعلت من قبل، لتحقيق رؤية الرئيس بوش.

إن مناقشاتنا اليوم تجري في أعقاب إحياء ذكرى ١١ أيلول/سبتمبر، ذكرى أفدح هجوم إرهابي في التاريخ، وتوقيع إعلان المبادئ في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إن هذين الحدثين دليل حي وماثل أمامنا على الآثار المدمرة للإرهاب وعلى الوعد وإمكانية تحقيق السلام بالتخلي عن الإرهاب والسعي الحثيث إلى تحقيق رؤية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأقولها مرارا وتكرارا، إن العالم كان يأمل من السيد عرفات أن ينبذ طريق الإرهاب لصالح طريق السلام؛ وكان يأمل أن يصبح رجل دولة مسؤولاً، وألا يبقى إرهابيا محترفا. وفي السنتين اللتين أعقبتا ١١ أيلول/سبتمبر، استمر السيد عرفات في التدليل على أنه يقف على الجانب الخاطئ من التاريخ وأنه يرفض استيعاب أي درس بشأن آثار الإرهاب على الإسرائيليين والفلسطينيين. وبدلا من أن يتحمل مسؤولية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حقيقي يمكن أن يعيش في سلام مع جيرانه، فقد حوَّل التضحيات الفلسطينية إلى مشروع مهني، وحول المعاناة الفلسطينية إلى مصدر للقوة والرفاه الشخصي. ولا فائدة تُرجى اليوم لصالح قضية السلام، أو المصالح المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين، إن دافعنا عن شخص لم يجلب سوى المعاناة والوعد بمزيد من سفك الدماء.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تابع وفدي باهتمام كبير الإحاطة الإعلامية للسيد رود لارسن عن آخر التطورات في فلسطين. وأود أن أشكره على تحليله الوافي للموقف.

إن الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في فلسطين، تبعث على الانزعاج. فقد خبت الآمال الكبار التي أثارتها خارطة الطريق. وفي حقيقة الأمر، منذ الهجوم الذي وقع في القدس يوم ١٩ آب/أغسطس والعمليات الانتقامية العديدة التي أعقبته، أصبحت للعنف اليد العليا. والهدنة الأحادية المشروطة والمؤقتة قد انهارت. واستؤنف إغلاق المناطق، كما استؤنفت عمليات الاجتياح، وازدادت حدة الغارات كما أُعلن عن إجراءات قسرية أخرى.

ومن نافلة القول، إن عودة العنف تقوض تنفيذ خارطة الطريق، وهي الخيار الوحيد أمام الأطراف إن أرادت السلام. واليوم، ينبغي لنا أن نوجه جهودنا إلى المرحلة الثانية من خارطة الطريق. ولنتذكر أن المرحلة الثانية تقتضي عقد مؤتمر دولي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء، وذلك بناء على تقييم لنتائج المرحلة الأولى. ولكن الوضع ليس كذلك، لسوء الحظ. ومع ذلك، ثمة ما يبعث على المزيد من القلق، فإنجازات المرحلة الأولى تواجه التحديات الآن. واستئناف العنف وتعدد التهديدات ضد رئيس السلطة الفلسطينية، السيد عرفات، أمر لا يبشر بأي خير للمستقبل.

وفي هذا الصدد، فإن الكاميرون تشاطر المجتمع الدولي إعلانه أن هذه الحلول طرق لا تؤدي إلى أي مكان. بل إنها يمكن أن تقوض إلى الأبد فرص السلام التي تنطوي عليها خارطة الطريق.

ونتشاطر الأمل الذي أعرب عنه السيد رود – لارسن سابقا إزاء ما أسماه الآلية الرباعية. ونعيد التأكيد أيضا على دعمنا لأعضاء المجموعة الرباعية على وجه الخصوص ولكل الوسطاء الدوليين أو الإقليميين في جهودهم للعودة بأطراف الصراع إلى طريق السلام.

ونرحب بالجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من خلال الاتصالات التي أجراها السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية. ونحن مقتنعون بأنه يمكن للأطراف الرئيسية الدولية الفاعلة الأخرى غير المجموعة الرباعية استخدام تأثيرها على الأطراف. وأخيرا، نوجه مرة أخرى نداء للأطراف أنفسها كي تستغل الوسائل السلمية بشكل أكبر. وفي ذلك الصدد، من المهم أن يوجه إليها مجلس الأمن رسالة قوية بدون تأخير يحثها على استئناف الحوار البناء فورا بهدف تحقيق تسوية حقيقية لهذا الصراع الذي طال أمده.

ونود أن نكرر التزامنا بإيجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أستهل بياني بالترحيب بالسيد رود - لارسن، المنسق الخاص للأمين العام للعملية السلمية في الشرق الأوسط، في هذه الجلسة المفتوحة اليوم. وأود أن أشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها حول آخر التطورات في الشرق الأوسط.

منذ آخر جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة لمجلس الأمن، انحدر الوضع الفلسطيني الإسرائيلي انحدارا شديدا نحو الأسوأ. ودخل الطرفان مرة أخرى في حلقة مفرغة من مواجهة العنف بالعنف. وأصبحت تلك الحالة موضع قلق عميق للمجتمع الدولي. ووقعت عدة تفجيرات انتحارية بالقنابل في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، يواصل الجيش الإسرائيلي عمليات القتل المستهدفة، تؤدي إلى وقوع العديد من الإصابات والوفيات بين المدنيين الأبرياء وتقوض عملية السلام في الشرق الأوسط. ومما يبعث على القلق بقدر مماثل حقيقة أن إسرائيل اتخذت قرارا مبدئيا في ١١ أيلول/سبتمبر يقضي بترحيل السيد عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم أكثر للوضع المتأزم أصلا.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على الحفاظ على الأمن والسلم في الشرق الأوسط. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الوضع الراهن في إسرائيل وفلسطين. وندين عمليات التفجير الانتحارية بالقنابل التي أدت إلى وقوع إصابات ووفيات بين المدنيين الأبرياء. وندين أيضا العمليات المستهدفة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ونعارض قرارها المبدئي بترحيل الرئيس عرفات. إن الرئيس عرفات هو زعيم شرعي منتخب للشعب الفلسطيني. وقرار الحكومة الإسرائيلية لا يساعد عملية السلام في الشرق الأوسط. ونطالب الجانب الإسرائيلي بأن يمارس الحذر كي يمنع زيادة تدهور الوضع.

إن تاريخ قضية فلسطين وإسرائيل يبرهن تماما على أن القوة لا يمكن أن تحقق السلام والأمن الحقيقيين، وأن الحوار هو الطريقة الوحيدة لحل القضية. وفي ظل الوضع الراهن، هناك حاجة أكبر إلى أن يظهر الزعماء الفلسطينيون والإسرائيليون شجاعة سياسية وإلى أن يعودوا على وجه السرعة، من أجل صالح شعبي الطرفين، إلى المسار الصحيح والانخراط في مفاوضات سياسية. ونحث بقوة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على نبذ العنف والامتناع عن سياسة عمليات القتل المستهدفة، وبنفس الوقت، اتخاذ التدابير الفعالة لتنفيذ التزاماهما التي نصت عليها خارطة الطريق بشكل جدي. تلك هي الطريقة الوحيدة التي من خلالها يمكن لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تمضي قدما.

وفي ظل الظروف الراهنة، على المجتمع الدولي وبقدر مماثل من الأهمية أن يبذل جهودا أكبر لتهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ خارطة الطريق بنجاح. ويحدونا الأمل الوطيد في أن يتحقق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط بأسرع وقت ممكن، بفضل دعم ومساعدة المجتمع الدولي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نعبر لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة واستجابتكم لطلبنا في أن تكون جلسة نقاش مفتوح لجميع الدول الأعضاء. ويسرنا أن نرحب بيننا مرة أخرى بالسيد تيري رود - لارسن الممثل الشخصي للأمين العام في الشرق الأوسط.

إن ما يميز اجتماعنا اليوم هو أنه يأتي وسط تصعيد غير مسؤول وغير مسبوق للأعمال الدموية الإسرائيلية التي

شهدتها، وما زالت تمر بها، الأراضي العربية المحتلة نتيجة للحملة العسكرية الإرهابية المنظمة والمدمرة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وما نرى وجوب الإشارة إليه في مطلع بياننا هو ارتكاب إسرائيل لهذه الجرائم ضد الإنسانية دون وازع أو رادع في إطار خطة محكمة تنفذها الحكومة الإسرائيلية للإجهاض بشكل تام على كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للعودة إلى طريق السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع في الشرق الأوسط.

لقد أكدنا سابقا مرارا ونؤكد اليوم في هذا المحفل الدولي وأمام المجتمع الدولي على قناعة سورية التي عملت بكل صدق وإخلاص لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تؤمن بالسلام وتلجأ إلى استغلال كل فرصة سانحة لتدمير قدسيته وتقويض الأمل بنجاحه، وتتجاهل عمدا كل الطرق والمبادرات والمرجعيات التي تقود إليه. وإن هذه الحكومة الإسرائيلية هي في الحقيقة حكومة حرب وتدمير واستهتار بالقانون الدولي وبإرادة المجتمع الدولي.

ومع استمرار جرائم الحرب الإسرائيلية وتصاعد عمليات البطش بالفلسطينيين وقتل أطفالهم وتدمير ممتلكاتهم، يواصل المسؤولون الإسرائيليون بكل إصرار إعلان – وتكرار تأكيد – التزامهم المضي قدما في عملية القتل خارج نطاق القانون التي يشنونها. وتقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بعدد لا يحصى من الأعمال التدميرية غير المشروعة التي تشهد على فظاعتها وسائل الإعلام العالمية. أما الجريمة الكبرى التي تستمر إسرائيل في ارتكابها فهي تتمثل في توسيع بناء المستوطنات، وبناء الجدار العنصري الفاصل الذي سيلتهم مع استكماله نصف الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ولم تتوقف على الإطلاق عمليات تدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي واعتقال الآلاف من الشباب الفلسطيني وإغلاق الطرق وبناء الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات الإسرائيلية وحظر التجول والتدابير التي اتخذتها مؤخرا فيما يتعلق بالسماح للمتشددين اليهود بالدخول إلى الحرم الشريف في القدس الشرقية والتي لن تؤدي إلا إلى زيادة التوتر وتردي الوضع الملتهب أصلا.

إنه لمن السخرية أن تتذرع إسرائيل بما يسمى مواجهة الإرهاب لتبرير انتهاكاتها للقانون الدولي، في الوقت الذي تمارس هي بالذات الإرهاب بكافة أشكاله، وتتهم زورا وكذبا الآخرين به.

إن للشعب الفلسطيني الأعزل الذي لم تترك له إسرائيل أدنى أمل في إنشاء دولته على أرضه واحترام كرامته، كل مبرر في أن يمارس حقه في الدفاع عن نفسه بالوسائل المحدودة المتاحة لديه أما ما تسميه إسرائيل دفاعا عن النفس لتبرير إرهابها فهو في حقيقة الأمر دفاع عن الاحتلال، واغتصاب الحقوق، والتوسع على حساب الفلسطينيين والعرب الآخرين، وإنكار للإرادة الدولية التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وقد زادت إسرائيل على كل انتهاكاتها تهديدا جديدا، يتمثل في عزمها طرد الرئيس الفلسطيني أو ترحيله، بل وحتى قتله. وتنم هذه الغطرسة الإسرائيلية عن الأهداف الإسرائيلية الحقيقية المتمثلة في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه ومن منازله، متجاهلة أن القانون الدولي يحظر عليها كسلطة قائمة بالاحتلال القيام بأعمال الترحيل. ومن شأن تنفيذ مثل هذا التهديد أن يعبر بوضوح لجميع شرائح الشعب الفلسطيني عن النوايا الخبيثة لإسرائيل، كما أنه سيضع نهاية لأية جهود سلام تُبذل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل.

كما يجب ألا تغيب عن ذهننا الانتهاكات شبه اليومية التي تقوم بها إسرائيل للخط الأزرق في جنوب لبنان برا وبحرا وجوا، في تحد مستمر لسيادة لبنان على أرضه ومياهه وأجوائه. ولا تكتفي إسرائيل بهذه الاستفزازات، بل إنها مستمرة في حملة تهديدات للبنان وإنكار حقه في الدفاع عن النفس.

في مواجهة كل هذه الأعمال والممارسات الإسرائيلية تقف سوريا، التي ما زال جولانها واقعا تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، إلى جانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه، وتقف كما كانت دائما، مع تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، والذي جعلت منه هدفا استراتيجيا لها، شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية التي عبرت عن ذلك في قمة بيروت في عام ٢٠٠١.

وفي هذا المجال أكد السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، على ضرورة وجود رؤية دولية موحدة، ذات مصداقية، يمكن الاستناد إليها في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الحوار والنقاش مع دول هذه المنطقة، وضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة إيجابيا لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. كما أكد سيادته أن سوريا كانت وستبقى مع السلام العادل والشامل المستند إلى المرجعية الدولية التي تقضي بإعادة الأرض العربية المحتلة كاملة إلى أصحابها الشرعيين.

وأخيرا، تود سوريا أن تؤكد أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، المسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين، اتخاذ موقف حازم ضد هذه السياسات والأعمال غير المشروعة، وإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الكف عن انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي، والالتزام بتنفيذ إرادة الشرعية الدولية، وشروط العدالة والقانون الدولي. وبهذا فقط يمكن وقف الحالة المتدهورة للأوضاع في المنطقة، والعودة إلى طريق السلام العادل والشامل، القائم على تنفيذ إسرائيلي لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والمبادرة التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر للسيد ترجي رود - لارسن على تحليله البالغ الشمول وعلى مقترحاته العظيمة الفائدة.

تعرب بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتأسف بلغاريا عميق الأسف لاستئناف العنف في الشرق الأوسط. فقد انتهى وقف إطلاق النار وبدأ العنف من جديد. ونعرب عن إدانتنا دون تحفظ لاستمرار ممارسة التفجيرات الانتحارية التي تقوم بها منظمات فلسطينية متطرفة. وندعو السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ تدابير تتسم بمزيد من الحزم والطابع العملي لنزع سلاح تلك المنظمات الإرهابية وتفكيك هياكلها. كما أننا نطالب إسرائيل بالمثل بأن تكف عن ممارسة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون.

وترى بلغاريا أن احتمال طرد ياسر عرفات من الأراضي الفلسطينية من شأنه أن يسبب أزمة سياسية ذات عواقب لا يمكن حصرها وإلى زيادة في العنف. ونأسف لاستقالة رئيس الوزراء محمود عباس. فقد شكلت ضربة أليمة لعملية السلام. ونرحب بتعيين رئيس المجلس التشريعي، السيد أحمد قريع لمنصب رئيس الوزراء. ونرجو له حظا سعيدا. ونرجو أن يتمتع رئيس الوزراء الجديد بثقة وتأييد الشعب الفلسطيني وأعضاء اللجنة الرباعية، والمجتمع الدولي

بأسره. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون لديه السلطة الكافية للاضطلاع بالتدابير الضرورية لمواجهة المنظمات الإرهابية.

وتعرب بلغاريا عن اقتناعها بأن خارطة الطريق لم تمت وعلى الطرفين أن يفعلا كل ما في وسعهما للتغلب على خلافاهما، واستئناف الاتصالات بينهما، ومواصلة جهودهما المشتركة وفقا للالتزامات التي قطعاها بتنفيذ خارطة الطريق. ومن شأن هذا التنفيذ أن يضع بمرور الوقت حدا لمسلسل العنف والإرهاب، بطرق من بينها إنهاء كافة أشكال العقاب الجماعي، وبالطبع تحسين أوضاع الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وعلى اللجنة الرباعية والأطراف المشتركة في عملية السلام مضاعفة الجهود المبذولة لحث الطرفين على الوفاء بالوعود التي قطعاها على نفسيهما.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد لارسن على إحاطته المتسمة بالوضوح والشمول.

منذ فترة غير بعيدة ساعد المجتمع الدولي طرفي الصراع في فلسطين على الأخذ بخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وهي تتضمن هدفا واضحا هو إنهاء الاحتلال وتسوية الصراع بشكل دائم على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ ومن ثم، في نهاية المطاف، إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لها مقومات البقاء، تحيا في سلام مع جيرانها. وتحقيق هذا الهدف مهدد اليوم بدورة جديدة من العنف ليس لها ما يبررها، ناشئة أمام خلفية من انتهاكات قوات الاحتلال المستمرة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني.

ويساور باكستان قلق عميق إزاء الحالة في فلسطين، وخصوصا عقب القرار الإسرائيلي بإقصاء الرئيس عرفات عن فلسطين، وهو الرئيس المنتخب شرعيا للطرف الفلسطيني. وقد تزايدت المخاوف بهذا الشأن منذ التصريح الأخير الذي أدلى به أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية. ونحن نعتقد أن أي إجراء يُتخذ لإقصاء الرئيس عرفات لن يعمل إلا على تعقيد جهود السلام في المنطقة، وزيادة الإسهام في مشاعر انعدام الثقة بين الطرفين، وتقويض عملية تنفيذ خريطة الطريق على نحو خطير. وهو سيعمل على تصعيد موجة العنف التي تمعن في حصد المدنيين الأبرياء لا على وقفها.

وعلى المرء ألا ينسى أن ما يجري حاليا في فلسطين إنما هو نتيجة طبيعية مؤسفة لاستمرار ازدراء القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، على نحو ولّد مشاعر إحباط وسخط وأودى للأسف بحياة أبرياء من الطرفين. وباكستان تشعر بالأسى لأعمال القتل هذه وتتوجه بالتعزية إلى أُسر الضحايا.

ومع أن احتلال الأراضي الفلسطينية أمر غير شرعي في حد ذاته وهو يستدعي اتخاذ تدابير تصحيحية فورية لتصويب الأوضاع، فإن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني – بما في ذلك إجراءات الإغلاق والحصار وحظر التجول والقتل المستهدف وإقامة المستوطنات غير القانونية وبناء جدار الفصل – أدت إلى تفاقم حالة البؤس التي يعيشها السكان المحاصرون. وقد سبق لوفود عدة أن لاحظت أن الهدف من هذه الأنشطة إيجاد واقع جديد على الأرض قبل الشروع في مفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية نهائية. وسبق لمسؤولي مجلس الأمن أن حثوا على وضع حد نهائي لتلك التدابير كافة، لكن هذه الانتهاكات مستمرة دون هوادة.

ولقد أدّت تلك الإجراءات وسواها إلى تبديد الثقة في نفوس الفلسطينيين وساهمت في التشكيك في قدرة المجتمع الدولي على تحقيق أهداف خريطة الطريق بحزم. وعلينا أن

نقضي على هذه العقبات بأن نبدي التزاما دوليا أشد لتسوية الصراع عن طريق التفاوض. وعلينا أن نساعد على وضع حد لانتزاع ملكية الفلسطينيين وأن نجتهد من أجل تسهيل إعمال حقهم في تقرير المصير.

وعلى إسرائيل أن تدرك أن السلام لا يمكن أن يدوم إذا ما فُرض بالقوة. كذلك، لا يمكن تحقيق سلام دائم بتصفية الزعماء والمحاورين الشرعيين. ولا يمكن للسلام أن يأتي بإملاء من طرف واحد. وإقصاء الرئيس عرفات لن يحقق السلام أو الأمن لأي كان. وعلى إسرائيل أن تكف عن جميع الإجراءات العدائية التي تتخذها في حق الشعب الفلسطيني وحكومته الشرعية.

إن التدهور الحالي للأوضاع في فلسطين يستدعي اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي. وعلينا أن نتحرك، وأن نتحرك بحزم، للحؤول دون تردي الأوضاع إلى فوضى لا تحمد عقباها تقوض آمال كلا الطرفين في الأمن والسلام. إن العنف والاستفزاز لا يولّدان سوى العنف والثأر. وعلينا أن نتحرك الآن لكسر الحلقة المفرغة ووقف المزيد من الاستفزازات وحمل الطرفين على العودة إلى سكة المفاوضات تسهيلا لتنفيذ خريطة الطريق. وإننا نتفق تماما مع السيد رود – لارسن على أن ليس ثمة بديل من التزام الطرفين مجددا بخريطة الطريق. ونحن نتطلع إلى تحرك المجلس وإلى انعقاد الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية من أجل إنقاذ الوضع الراهن والعودة إلى الهدف الأوسع والأنبل الكامن في التوصل إلى حل عادل ودائم وفقا لرؤية قيام دولتين.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون لانعقاد هذه الجلسة المفتوحة وخصوصا للتحليل الشديد الصراحة الذي قدمه لنا الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة.

ومن الجلي أن هذه الموجة الجديدة من أعمال الإرهاب والاستفزاز والثأر التي تتصف بها هذه الحلقة المفرغة الدموية لم تأت صدفة، بل تزامنت مع مبادرة السلام التي اقترحتها المجموعة الرباعية على نحو مبين في خريطة الطريق وتبلورت سياسيا ودبلوماسيا. والواضح جدا أنه ثمة ثغرة شديدة الاتساع بين الأهداف التي أعرب عنها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني شفويا بشأن التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض من جهة، وبين ما يبديانه من إرادة سياسية ضعيفة، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى هشاشة الإرادة السياسية للحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية هناك ما تبديه الفصائل المتطرفة في كلا الجانبين يوميا من مواقف علنية معادية للسلام. وما جرى في الأسابيع الأخيرة إنما يعبِّر بصدق عن غياب التزام حقيقي وشجاع من جانب الطرفين بإيجاد مخرج سلمي. فعلى حد تعبير الممثل الخاص للأمين العام، السيد رود – لارسن، لم يبادر أي من الطرفين إلى بذل جهد جدي مخلص من أجل الالتفات إلى مطالب الآخر، مما حال دون انطلاق خريطة الطريق وعرَّض هذا المسعى لخطر الفشل. أما النفق الذي كنا نتلمس من خلاله طريقنا إلى النور فقد انهار مجددا.

وإنه ليحدونا أسى عميق لعجز السلطة الفلسطينية حتى الآن عن استجماع قواها أو تماسكها أو تصميمها في نهاية المطاف على وقف الهجمات الإرهابية وعمليات التفجير الانتحارية التي تسببت للشعب الإسرائيلي، ولا سيما للمدنيين الأبرياء، بقدر بالغ من المعاناة والرعب والدماء. وبالفعل، فإن الغالبية العظمى لضحايا تلك الهجمات هم إسرائيليون أبرياء من الأطفال والشبان والنساء والمسنين، تحدو كثيرين منهم قناعة حقيقية بضرورة بل وبإمكان إسرائيل وفلسطين أن تعيشا جنبا إلى جنب بسلام ورخاء. إن كل هجوم إرهابي يتم هو بمثابة عملية نحر للقضية الفلسطينية نفسها. وإن كل قطرة دم تراق في شوارع

إسرائيل إنما تزيد في تعميق الهوة وتبعد الفلسطينيين عن حلمهم العادل ورؤيتهم المشروعة بإقامة دولة مستقلة. وعلى السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات أن يدركا نهائيا أن أي عمل يقومان به في سبيل وقف الإرهاب والحؤول دون وقوعه، وأن أي إجراء يتخذانه من أجل التغلُّب على الحق وغرس روح المصالحة لا عطشى الانتقام في نفوس الأطفال واليافعين، إنما يعود بالفائدة على قضيتهما؟ فكلما اقتربت نهاية الإرهاب، كلما ترسخت مداميك الدولة الفلسطينية المنشودة، وليس العكس.

وإسرائيل نفسها لا تكسب شيئا من سلوك درب الانتقام على نحو غير متناسب يؤدي إلى خسارة فادحة في الأرواح البشرية. وهي لا تستفيد شيئا من تضييق الخناق على الفلسطينيين في أراضيهم بصورة يستحيل معها العيش. وهي لا تستفيد شيئا من جعل الشبَّان والأطفال الفلسطينيين يعيشون في ظل ظروف إنسانية بالغة الصعوبة. وهي لا تستفيد شيئا من إجراءات الإعدام خارج إطار القضاء. وهي لا تستفيد شيئا من إقامة أسوار. فالتدابير تلك بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الأمنية المرجوة منها، وهي لن تجعل إسرائيل تنعم بمزيد من الأمن. ولا عزاء للإسرائيليين بلجوئهم إلى الحديد والنار في منع أعمال إرهابية انتحارية لا تلبث أن تتلوها أعمال أخرى مماثلة، فالنار لا تطفئها نار أخرى. ولقد أثبتت التجربة بلا شك أن الأسوار المرفوعة لن تساهم في تضميد الجروح. وأن النار لا تخمدها النار.

إن المكسيك، بوصفها صديقا لإسرائيل ولشعبها، تعرب عن أملها في أن يتم وقف أعمال الإعدام التي تجري خارج إطار القضاء، وأن تضع حكومة إسرائيل حدا لأعمال الانتقام التي تقوم بها في حق السكان المدنيين، وأن يتم وقف العمل على بناء الجدار ووقف إقامة المستوطنات.

تعرب حكومتي أيضا عن أملها الخاص في ألا تتخذ تدابير ترحيل أو عزل الرئيس ياسر عرفات. فهو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ذلك الشعب انتخبه ويجب احترامه على هذا الأساس. ولن تكسب إسرائيل أي شيء بانتهاكها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

لقد أيدت المكسيك كل المحاولات الرامية لحل هذه القضية التي دعمها المجلس منذ مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وجهود الوساطة الحميدة المختلفة بقيادة الولايات المتحدة. وأدى بنا طريق الوساطة ذاك إلى خارطة الطريق التي اقترحتها المجموعة الرباعية. وهذه المبادرة ليست مجرد محاولة أخرى فحسب؛ فهي بشتى الطرق الفرصة الأخيرة لإسرائيل وفلسطين لتجاوز العتبة بشكل حقيقي نحو سلام يمكن للطرفين من خلاله العيش معا كأمتين مستقلتين داخل حدود آمنة. ولخارطة الطريق عيوبها. فهي لا تحدد تسلسلا واضحا لتنازلات متبادلة ولا تنص على نظام واضح للعقوبات على الأطراف. كما أنها لا تنص على نظام واضح للتنفيذ. ويمكن تصحيح – بل يجب تصحيح – أوجه القصور هذه. وخارطة طريق المجموعة الرباعية يجب ألاّ تجهض، فهي تظل الطريق الوحيد لتسوية الصراع بطريقة شرعية قابلة للحياة.

ينبغي للمجلس، سويا مع جهود المجموعة الرباعية، أن ينظر في اعتماد تدابير أخرى من شأنها تعزيز الثقة وتحسين آمال السلام من أجل وضع حد للعنف ومعالجة الوضع الإنساني المؤلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. وعلى مجلس الأمن واجب اتخاذ الإجراء اللازم. ويتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يكونوا جاهزين عندما يصبح مجلس الأمن طرفا في حل هذا الصراع.

لن يتحقق السلام إلا بإنشاء دولة فلسطينية بسرعة، وهذا لن يتحقق بترحيل ياسر عرفات.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي)(تكلم بالروسية): إننا ممتنون، شأننا شأن المتكلمين السابقين، للمنسق الخاص والممثل الخاص للأمين العام، السيد تيري رود - لارسن، على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية. إننا نناقش مرة أخرى تفاقم الوضع في الشرق الأوسط. ولسوء الطالع، فإن المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية بدأت تظهر عليها ملامح أكثر خطورة بشكل متزايد. ونتيجة لذلك، يموت الناس وتلحق بالأراضي الفلسطينية خسائر مادية جسيمة - بل إن بوادر كارثة إنسانية بدأت تتكشف.

موسكو قلقة جدا إزاء قرار حكومة إسرائيل ترحيل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد عرفات. وفعل كهذا سيكون خطأ سياسيا فادحا تترتب عنه آثار سلبية على منطقة الوضع فيها معقد بالفعل. وخطوة مثل هذه قد تقضي على أية آمال بتسوية سلمية للأزمة الفلسطينية الإسرائيلية ، ويمكن، على أسوأ حال، أن تؤدي إلى تطورات لا يمكن السيطرة عليها.

روسيا تدين الإرهاب بأشكاله كافة. وهي مقتنعة بأن الأهداف السياسية لا يجوز تحقيقها بالأعمال الإرهابية. وتنطبق هذه الإدانة أيضا بشكل كامل على الأعمال الإرهابية التي تنفذ داخل إسرائيل. ونعرب عن تعازينا العميقة لعائلات الأشخاص الذين قضوا نحبهم وعن تعاطفنا الخالص مع جميع الضحايا. إن أعمال الإرهابيين تقوض الجهود لتحقيق السلام في المنطقة. وتخلق عقبات إضافية في الطريق نحو تسوية سياسية. فهي لا تلحق خرابا وأذى بالناس الأبرياء فقط وإنما تدمر المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وتضع عقبات في الطريق نحو دولة فلسطينية.

وبغية إنهاء حلقة المجابهة المفرغة من المهم لجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ الخطوات التي تضر بفرصنا من أجل تجديد العملية السياسية.

إننا نناشد القيادة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تعملا بشعور بالغ بالمسؤولية. فمن غير المقبول أن يفرض المتطرفون إرادتهم. ويتعين على قادة الطرفين أن يتخذوا الخطوات الضرورية لمنع خروج الوضع عن السيطرة مرة وإلى الأبد. ولن يتسنى لنا قصم ظهر هذه المواجهة ووضع حد للإرهاب ومظاهر العنف الأخرى إلا من خلال الجهود المشتركة للإسرائيلين والفلسطينيين، الذين يجب عليهم الامتثال لالتزاماتهم المتبادلة المتفق عليها. وهذا سيتطلب من الطرفين العودة والسير على خارطة الطريق، بدعم نشيط من المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجموعة الوسطاء الدوليين لرباعية - روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

خارطة الطريق فريدة. فهي توفر الفرصة الوحيدة لإيجاد مخرج للأزمة والتوصل إلى تسوية تفي بشكل تام بمصالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وتوفر لهما الظروف للعيش بسلام آمن. ومن وجهة نظرنا الأكيدة يتعين مواصلة الجهود الدبلوماسية بهدف اتخاذ خطوات عملية لإيجاد مخرج لمأساة الوضع في الشرق الأوسط على أساس تجديد العملية صوب التسوية السياسية.

القضاء على الإرهاب وتحقيق التسوية النهائية، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية، سيفيان بالمصالح الأساسية للإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يمكن التوصل إلى ذلك إلا بالوسائل السلمية والتعاون النشيط للوسطاء الدوليين.

ونلاحظ الدور البناء الهام الذي سيضطلع به مجلس الأمن. وإن روسيا، كراعية للعملية السلمية، ستواصل تقديم مساهمة نشيطة في تلك الجهود.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أقول إن فرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل إيطاليا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر المنسق الخاص للأمين العام، السيد رود - لارسن، على إحاطته الإعلامية. وفرنسا تشاطره تحليلاته وتتفق مع توصياته. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العلنية. لقد طلبت المجموعة العربية يوم الجمعة من المجلس الاجتماع واتخاذ إجراء عاجل. إن خطورة الوضع الشديدة على الأرض تتطلب من المجتمع الدولي كله أن يجعل صوته مسموعا وأن يبحث عن حلول جماعية. إن المسألة في غاية الإلحاحية، لا سيما وأننا الآن - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ - ندخل العام الرابع للانتفاضة وأن إعلان واشنطن وقع عليه السيد عرفات والسيد رابين قبل ١٠ سنوات.

ما هو الوضع الآن؟ وما هو العلاج؟ الوضع هو عنف من قبل الطرفين؛ وتعاظم الشعور بانعدام الأمن وتضاؤل احتمالات السلام. لقد بلغنا مرحلة حرجة. إن الأعمال الإرهابية الهمجية التي تقترفها جماعات فلسطينية مسلحة تعادي السلام مستمرة ضد المدنيين الإسرائيليين. فالمدنيون الإسرائيليون يعيشون يوميا في حالة قلق وخوف على حياتهم وحياة أطفالهم. ويعيش الفلسطينيون أيضا في نفس الخوف والقلق. وتتواصل عمليات القتل المستهدف التي ينظمها الجيش الإسرائيلي؛ ومثلما يقتل الأطفال، تدمر المنازل وتدمر الأراضي الزراعية وتتواصل أعمال الانتقام الجماعي الأخرى. وتبني السلطات الإسرائيلية الجدار الفاصل الذي يعتدي على أراضي فلسطينية ويطوق السكان. وقد صارت بعض البلدات، وخاصة قلقيلية، بلدات مغلقة. ويتزايد نشاط الاستيطان وتتزايد المستوطنات، ولا سيما في القدس وهي مدينة مقدسة في الأديان الثلاثة وقال المجلس دوما إنها ذات طابع خاص ينبغي احترامه.

وإزاء هذه الخلفية، فإن القرار الإسرائيلي المبدئي بإزاحة ياسر عرفات، وهو رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب شرعا يتعارض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي. وهو أيضا خطأ سياسي فادح. والإعلان عن ذلك القرار، واحتمال تنفيذه، لا يمكن أن يؤديا إلا إلى نتائج عكسية لأمن إسرائيل ولاحتمالات السلام. ولا يمكن للمرء أن يختار من يتعامل معهم في إطار عملية سلام. وتحديدا في حالة صراع يصنع المرء السلام مع أعدائه. ولن يؤدي تفادي تلك الحقائق السياسية الفلسطينية إلى أن نتمكن من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وديمقراطية تتعايش مع دولة إسرائيل التي لها حق شرعي في العيش في أمن وضمن حدود معترف بها دوليا.

ولا يمكن وقف الإرهاب عن طريق منطق الأمن العسكري والأمن الذي تفرضه الشرطة فحسب. وجعل الأمن شرطا مسبقا لإجراء حوار سياسي يساوي السماح بأن يختطف المتطرفون عملية السلام بأسرها، الأمر الذي يسمح للإرهابيين بفرض جدولهم الزمني ومصالحهم، عوضا عن مصالح الشعب الفلسطيني وجدوله الزمني. ويجب على الأمن والسياسة أن يترافقا لدى السعي إلى تنفيذ عملية السلام.

إن تصدي بعض الجماعات الفلسطينية لمشكلة الإرهاب يجب أن يكون شاملا. ويجب تعبئة الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق السلام ويجب أن يساند رئيس وزرائه وحكومته. ويفترض ذلك عدم استقطاب الصراعات الداخلية على السلطة للطاقات الفلسطينية وأن يتصرف الرئيس ورئيس الوزراء والحكومة والبرلمان بموجب القانون الفلسطيني الأساسي وبروح من الوحدة لتنفيذ خريطة الطريق.

ويجب أن يتمكن رئيس الوزراء الجديد وحكومته من اتخاذ كل الخطوات الضرورية لإصلاح الجهاز الأمني وتوحيده. ويجب أن يبذلوا قصارى جهودهم للقبض على مقترفي الأعمال الإرهابية وتقديمهم إلى العدالة وهدم البنى

التحتية التي تدعمهم. ويجب تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الفلسطينية وإجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية في أسرع وقت ممكن.

وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب أن يفعل الإسرائيليون ما يجعل الفلسطينيين يرون الثمار الملموسة والفورية لعملية السلام والحوار مقابل الإحباط والغضب والتمرد. ويجب أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من جميع مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وأن يتوقف عن القيام بعمليات القتل المستهدف التي تتعارض مع القانون الدولي وتؤجج دورة العنف. ويجب رفع الحواجز عن الطرق وإنهاء فرض الحصار وحظر التجول والقيود الأخرى المفروضة على الشعب الفلسطيني. ويجب أن توقف إسرائيل جميع أنشطة الاستيطان وبناء الجدار الفاصل.

وذلك النهج الشامل وغير التسلسلي هو المنطق الذي تنادي به خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي لا تنفذ على أرض الواقع نتيجة لعدم وجود آلية أصلية لتنفيذها. وقد دعت فرنسا دوما إلى إجراء حاسم تقوم به المجموعة الرباعية التي تتكون من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، وفقا للدور المنصوص عليه في خريطة الطريق. وقد دعت فرنسا أيضا إلى عقد مؤتمر دولي لوضع عملية السلام مرة أخرى على مسارها وأيضا إلى إنشاء آلية رصد دولية وفعالة لكفالة احترام تحترم الأطراف لالتزاماتها. وهذان العنصران منصوص عليهما في خريطة الطريق. ونعتقد أيضا أنه يجب التفكير في إنشاء قوة تدخل دولية تكفل مصالح الطرفين ولكن يجب أن يقبلاها.

وفرنسا صديقة لإسرائيل وللعالم العربي وللفلسطينيين. وتتطلب خطورة الحالة على أرض الواقع جهدا وجرأة إضافيين منا. وكلنا نتوقع الكثير من الولايات المتحدة ومن المجموعة الرباعية التي تتكون من الأطراف المنخرطة بصورة أساسية على أرض الواقع والتي ندعمها تماما. وإذا سكت مجلس الأمن فسيكون يتخلى عن مسؤولياته. ويجب أن يتكلم المجلس دفاعا عن الحق وأن يقدم دعمه لجهود السلام. وترحب فرنسا بمبادرة المجموعة العربية وهي مستعدة للعمل على ذلك الأساس لكي يتخذ مجلس الأمن قرارا توافقيا يتلاءم مع خطورة الحالة ويسهم في تحقيق السلام.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني للإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا الممثل الخاص للأمين العام، السيد تيري رود – لارسن، الذي وفر لنا وصفا تفصيليا للحالة في المنطقة ويبعث على القلق.

بعد العرض الرسمي الذي قدمته المجموعة الرباعية فيما يتعلق باقتراحها الجديد لحل الصراع الذي ظل الفلسطينيون والإسرائيليون يواجهونه لأجيال – المعروف بخريطة الطريق – انبعث الأمل في كل من المنطقة والمجتمع الدولي، أنه نتيجة لتعيين أول رئيس وزراء فلسطيني له سلطات تنفيذية مثل التي يتمتع بها السيد عباس، أصبح ممكنا للسلطة الفلسطينية هذه المرة أن تنفذ التزاماتها التي قطعتها على نفسها مما يمكن من اتخاذ خطوات إيجابية صوب تحقيق السلام في المنطقة.

وتلاحظ حكومة شيلي بقلق عميق أن خريطة السلام قد تعرضت لنكسات خطيرة يُسأل عنها الطرفان وأدت إلى حالة الركود ووضعتها بقوة على مسار التدمير والموت الذي لا معنى له. لذلك ندين تدمير المنازل والتشييد المتواصل للجدار الفاصل على أراض فلسطينية الذي يقسم مجتمعات محلية بأسرها، ولجوء الحكومة الإسرائيلية إلى الاستخدام غير المتكافئ للقوة وإلى الاغتيالات المستهدفة.

وقـد فشـلت حكومـة السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية في قمـع الصراعـات الداخلية وقصرت في استخدام سلطتها والقضـاء على جماعات الإرهـابيين. ولا يوجـد حـل عسكري للصـراع ولـن يـؤدي ضيـق الأفـق والافتقـار إلى الإنسـانية إلى تغيـير الحالة.

وأصبح المجتمع الـدولي أيضـا منـذ عـهد قريب علـى درايـة بقـرار الحكومـة الإسـرائيلية المبدئـي بطـرد الرئيـس عرفـات. وتـرى حكومـة شـيلي أن هـذا إعـلان خطـير جـدا ينبغي رفضه تماما. فالرئيس عرفات مسؤول ديمقراطـي أنتخبـه الشـعب الفلسـطيني شـرعيا. ولذلـك، فـالأمر منـوط بالفلسطينيين وحدهم للتعبير عن رأيهم في مستقبلهم. ونحن نطلق نداءً بعدم تنفيذ ذلك القرار الذي يمكن أن يقضي دون رجعة على بصيص الآمال التي لا تزال قائمة لتنفيذ خريطة الطريق الأمر الـذي يمكـن أن يـؤدي إلى اتسـاع نطاق أعمـال العنف في المنطقة وإلى عواقب أخرى لا يمكن التنبؤ بها.

ويجب أن نعرب أيضا بأوضح العبارات عن إدانتنا للأعمـال الإرهابيـة الـتي تقترفـها الجماعـات المتطرفـة ضـد المدنيين الإسـرائيليين. وإيقـاف هـذه الجماعـات وحلـها مـن شأنهما أن يعيدا تهيئة البيئة الضرورية لبناء الثقة بين الطرفين. ولن ينتج عن أي جهد آخر سوى الفشل.

وفي الوقـت نفسـه، يجـب أن تنـهي الحكومـة الإسرائيلية الاغتيالات التي تستهدف الفلسطينيين والتي أدت إلى تصاعد البغضاء وإلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء. ويجب أيضا أن توقف بناء الجدار الفاصل وأن ترفع التدابير التي أدت إلى تدهور أحوال معيشة الفلسطينيين وأن تنهي سياسة الاستيطان التي تنتهجها.

وقد لاحظ المجتمع الدولي باهتمام تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة والسلطات الحقيقية التي ستتمتع بها لإنجاز المهام المنوطة بها وخاصة فيما يتعلق بالأمن. وبالمثل، نناشد حكومة إسرائيل بذل كل جهد لتنفيذ الخطوات الضرورية لتعزيز عمل رئيس الوزراء الجديد ولمساعدته على إنجاز عمله. وما لم يحدث ذلك، سيكون من الصعب جدا على رئيس الوزراء الفلسطيني أن يحتوي العناصر المتطرفة أو أن يحصل على دعم المعتدلين.

وفي ختام بياني، أود أن أذكر أن مسؤولية التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين تقـع أساسـا على عاتق سلطات الشعبين. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الطرفين وأن يدعمهما في الجهود التي يبذلانها صوب تنفيذ عملية السلام.

ولكـن، إذا لم تبـد الأطـراف المعنيـة مباشـرة إرادة سياسـية صادقـة لوضـع تصـور يمكّـن مـن استئناف عمليـة السلام، ينبغي للمجتمع الدولي بذل كل جهد لحثهما على الرجوع إلى طريق الحوار. ولذا فإننا نحث المجموعة الرباعية على القيام بمبادرات تقود إلى إعادة عملية السلام إلى وضعها السابق.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ السيد رود – لارسن على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية والشاملة عن آخر التطورات في الشرق الأوسط. وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي ستدلي به في وقت لاحق من هذه المناقشة الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي.

إن حكومتي يساورها قلق بالغ فيما يتعلق بآخر التطورات في صراع الشرق الأوسط. فقرار الحكومة الإسرائيلية القاضي من حيث المبدأ بطرد السيد ياسر عرفات – رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعي والمنتخب ديمقراطيا – لا يساعد على تحقيق الاستقرار في الوضع المتفجر أصلا ولا على تعزيز الأمن في إسرائيل. بل على النقيض، إن القرار يزيد من توتر الحالة ويجعل إيجاد حل

للصراع المستمر أكثر صعوبة. ويتعين على الطرفين إبداء ضبط النفس – وقد ظللنا نصر على ذلك مرارا وتكرارا. كما أن التصريحات التي أدلى بها نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في عطلة نهاية الأسبوع هذه بشأن مختلف الخيارات التي يجري التفكير فيها للتعامل مع الرئيس عرفات ليست معينة. ولذا فإننا نرحب بالتوضيح الذي أدلى به وزير الخارجية شلوم عن أن هذه التصريحات لا تعبر عن الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، نحن نرى أنه ينبغي للحكومة الإسرائيلية إلغاء القرار الذي اتخذته الأسبوع الماضي.

وبالمثل، أدت تفجيرات حماس الانتحارية والهجمات الإسرائيلية المضادة إلى تصاعد دوامة العنف والعنف المضاد خلال الأسابيع الماضية الأمر الذي تسبب، على نحو لا يطاق، في فقدان أرواح مدنية بريئة. وتدهور الحالة في الميدان أيضا عرَّض للخطر جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة السلام في المنطقة.

وتمر عملية السلام حاليا بمرحلة حرجة، يمكن أن تؤول بسهولة إلى نقطة تحول إلى الأسوأ. ولذلك فإن مما له حيوية بالغة أن تبذل جميع الأطراف المشتركة في خريطة الطريق وفي عملية السلام – إسرائيل والفلسطينيون، وكذلك المجموعة الرباعية – قصارى جهدها لإعادة خريطة الطريق إلى مسارها، خاصة لأنه لا يوجد بديل لخريطة الطريق.

وإننا ندعو الفلسطينيين الآن إلى الالتزام بخريطة الطريق قولا وفعلا. وفي هذا الصدد، نتوقع من السلطة الفلسطينية أن تشكل سريعا حكومة جديدة ذات سلطة فعلية؛ وأن تتم في نهاية المطاف إعادة تنظيم قوات الأمن على نحو ما هو متوخى في خريطة الطريق؛ وأن يجري الاضطلاع بجهود مرئية لتفكيك كل المنظمات الإرهابية.

ونُذكِّر الحكومة الإسرائيلية بأنها وحدها المسؤولة عن أعمالها. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع بل حل سياسي فقط. ونحن نعتقد أنه، بدون وجود استراتيجية تشمل منظورا سياسيا، لن تتمكن إسرائيل من تحقيق السلام الدائم. ونرى أنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية اتخاذ الخطوات التالية: أولا، ينبغي لها إلغاء قرارها القاضي من حيث المبدأ بطرد رئيس السلطة الفلسطينية؛ ثانيا، يجب عليها سحب جيشها من مناطق الحكم الذاتي؛ ثالثا، يجب إنهاء عمليات القتل المتعمد الذي يستهدف أشخاصا بعينهم؛ رابعا، يتعين عليها تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية وبناء السور الأمني.

وندعو مرة أخرى الطرفين إلى ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس في هذه الفترة العصيبة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث رئيس الوزراء شارون ورئيس الوزراء المعيَّن قريع على العمل معا بروح بناءة لتجاوز الأزمة سريعا واستئناف الحوار السياسي.

ونحن نرحب باجتماع المجموعة الرباعية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في نيويورك، كما أعلن السيد لارسن. ونتوقع اتخاذ خطوات جريئة تؤدي إلى بث الطاقة في عملية خريطة الطريق وافتتاح طريق فعال يفضي إلى إحلال السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

السيد غاسبر مارتينس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يشكر السيد رود – لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة والدقيقة للغاية. ومن المؤسف أن نبرة الإحاطة المقدمة اليوم كانت مختلفة تماما عن الإحاطات الماضية، إذ تعكس تدهورا في الحالة بالمقارنة بالإحاطتين المقدمتين في تموز/يوليه وآب/أغسطس، اللتين وصف فيهما الحالة بأنها هشة ولكنها تتيح إحياء عملية السلام على أساس خريطة

الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية، والتي فتحت فرصة للسلام بعد أكثر من ١٠٠٠ يوم من إراقة الدماء.

إن بعض التطورات الهامة سوغت التفاؤل الحذر الذي أعرب عنه السيد رود – لارسن. أولا، المحادثات التي عقدت في نهاية تموز/يوليه بين الرئيس بوش ورئيسي الوزراء الإسرائيلي والفلسطيني بشأن تنفيذ خريطة الطريق بدت معبرة عن التزام الولايات المتحدة بالعملية. ثانيا، التأييد الذي أعرب عنه أعضاء المجموعة الرباعية لسياسة الحكومة الفلسطينية، بقيادة رئيس الوزراء محمود عباس حينذاك، والاعتراف بوجود شروط خارجية لتحقيق تقدم بارز تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كانا يمثلان تأكيدات على التزام المجتمع الدولي بالعملية. ثالثا، إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن استعداد إسرائيل لإبداء التنازلات اللازمة بغية إحراز تقدم في عملية السلام كان يمثل تأكيدات أساسية على أن الأمور يمكن أن تمضي إلى الأمام في الاتجاه الصحيح. رابعا، الإصلاحات الواسعة النطاق التي ابتدرتها السلطة الفلسطينية، بناء على طلب المجتمع الدولي والسلطات الإسرائيلية – خاصة وقف إطلاق النار الذي استطاع رئيس الوزراء الفلسطيني وضعه موضع التنفيذ كشرط أساسي للبدء في تنفيذ مهام خريطة الطريق – كانت عناصر هامة جدا منحت ثقة زائدة للعملية والشروع في تنفيذها.

أخيرا، الاجتماعات التي كانت تعقد بصورة منتظمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والمناقشات التي كانوا يجرونها بشأن المسائل المعلقة جددت الأمل في تهيئة مناخ موات لبناء الثقة بين الطرفين لتحسين العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وقيام عملية للسلام ذات مغزى.

وتعرب أنغولا عن أسفها على العودة إلى دوامة العنف. فما الخطأ الذي حدث؟ لماذا فشلت الأمور مرة أخرى وسادت دوامة العنف والانتقام؟ كيف يمكن التغلب على الشكوك الخطيرة المتعلقة بإمكانية إنعاش عملية السلام؟ كيف يمكن إنهاء سفك الدماء حتى يتسنى تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود شعبين يعيشان في سلام وأمن جنبا إلى جنب؟ تلك أسئلة قليلة ينبغي أن يجيب عليها الفلسطينيون والإسرائيليون والمجتمع الدولي بغية استحداث وسائل جديدة لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح وتجديد الجهود المفضية إلى إيجاد حلول للأزمة الهائلة التي تواجهها المنطقة مرة أخرى.

وفي المرحلة الراهنة، يواجه الفلسطينيون والإسرائيليون خيارات درامية ولا يوجد خيار البتة فيما يتعلق بالطريق المفضي إلى السلام. ويبدو لنا أن الجانب الإسرائيلي اتخذ خياراته، وهي، إذا ما نفذت، يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الإضرار بعملية السلام وخريطة الطريق برمتهما. والنية المعلنة للسلطات الإسرائيلية بقتل أو حظر الرئيس الفلسطيني تندرج في نفس المنطق الذي يتم به بناء الجدار الفاصل – ألا وهو تسبيب الضرر الفوري للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

وفي رأي الوفد الأنغولي، فإن إرادة الفلسطينيين والإسرائيليين في السعي جاهدين من أجل تحقيق السلام والوئام بين الشعبين ستحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى مساعدة المجتمع الدولي من أجل التغلب على الأوقات العصيبة المقبلة. ويجب أن تتركز تلك المساعدة على معاونة الحكومة الفلسطينية على كبح الأعمال المدمرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة. ويجب أن يحشد المجتمع الدولي كل جهوده لضمان ألا تمضي قدما الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالرئيس ياسر عرفات. ولا بد لمجلس الأمن من أن يتخذ موقفا واضحا بشأن هذه المسألة. ويجب أن تحمل الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجموعة الرباعية إسرائيل على تفهم أن نواياها خطوة بالغة الخطورة لا يمكن إحصاء عواقبها.

أخيرا، من رأينا أنه ينبغي للمجموعة الرباعية أن تحشد جهودا جبارة من أجل محاولة إحياء عملية السلام. إننا نتطلع إلى الجلسة المقرر عقدها في نيويورك في نهاية هذا الشهر، حسبما قال السيد لارسن.

كما نتفق مع السيد لارسن حينما يقول إن الطرفين ليس لديهما خيار سوى الالتزام – وأقول الالتزام بصورة مقنعة – بخريطة الطريق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي أمام المأساة الكبيرة التي تتجلى بصورة خطيرة في منطقة الشرق الأوسط.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل إيطاليا.

إن التقرير الذي قدمه السيد لارسن عن التطورات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة واضح بصورة خاصة ودقيق. وهو يبين الحالة الحرجة التي ندركها جميعا.

ولن أسهب في التراكم المأسوي لأعمال الإرهاب والعنف، بمواكبها الجنائزية اللامحدودة من الضحايا الأبرياء، وهي أعمال ندينها، بطبيعة الحال، بشدة. ولا يمكن لأحد أن يقنعنا، على سبيل المثال، بأن وضع قنبلة في حافلة مدرسية يمكن أن يكون له أدنى مبرر، سياسي أو خلافه. فهو عمل وحشي وعشوائي.

في هذه الأوقات العصيبة أود أن أتناول نقطة واحدة ذكرت بالفعل. إن قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن احتمال ترحيل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد عرفات، لا يسهم بشيء إطلاقا في قضية السلام. بل إنه، على العكس، يفتح الباب على مصراعيه للمزيد من التوترات في سيناريو هش وخطير بصورة كبيرة. وإلى جانب عدم وجود أي أساس قانوني، فإن القرار يشكل خطأ له فيما يبدو عواقب لا يمكن إحصاؤها، لكن يمكن في الواقع التنبؤ بها وهي مروعة. وسيكون إلغاء القرار خطوة في الاتجاه السياسي الصحيح.

وما فتئنا نشدد على ضعف الآلية المضمنة في خريطة الطريق والحاجة إلى تطبيقها بتفسير وفي سياق يجعل من الممكن لها أن تنجح. وهذا لا يحصل. إن خريطة الطريق يجري استخدامها بحيث تغوص في وحل البحث عن خطوات ضئيلة إلى الأمام تكذبها الحقائق بصورة مستمرة.

إنني أؤمن بأنه، ينبغي للمجلس والأمين العام، في هذه المرحلة، أن يصرا على نقطتين رئيسيتين، بدونهما محكوم على خريطة الطريق بالفشل.

النقطة الأولى هي التشديد على الحاجة إلى التزام دولي بتسوية الصراع وإلى دليل على وجود الالتزام. لقد كان المجتمع الدولي دوما موجودا في هذا الصراع، في جملة أمور، بتوفير التمويل من خلال قنوات متنوعة لمجرد بقاء الأطراف الفاعلة فيه. وما فتئت خريطة الطريق حساسة لتلك الحاجة وتتوقع عقد مؤتمر دولي بشأن السلام في منطقة الشرق الأوسط. ولكن لا يسعنا أن ننتظر حتى تتهيأ الظروف لعقد ذلك المؤتمر. فلا بد لمنظمتنا من أن تطالب بأن تتصرف الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية التي تمثلها المجموعة الرباعية بطريقة أكثر التزاما وأن تجابه الطرفين على حد سواء بمسؤولياتهما. وفي جملة أمور – وليس أقل أهمية – تظل المراقبة الخارجية في العمق وعلى أرض الواقع أمرا ضروريا بصورة مطلقة.

ثانيا، نود أن نؤكد من جديد بأن القوة الدافعة لخريطة الطريق لا يمكن إلا أن تكون منظورا سياسيا جديرا بدعم المجتمعين في الصراع على حد سواء. وذلك المنظور السياسي محدد بصورة غامضة في خريطة الطريق. وهذا الغموض لا يقودنا إلى أي مكان. فهناك حاجة إلى تصميم، أكثر ما يمكن تفصيلا، للنقطة التي نود الوصول إليها، تصميم

يمكن اقتراحه للمجتمعين على حد سواء مع التوقعات بالحصول على مساندة الأغلبية وتصميم يستجيب حقيقة للمطلبين الأكثر إلحاحا: ألا وهما أمن إسرائيل وقدرة الدولة الفلسطينية على البقاء في المستقبل.

وفي السعي وراء تحقيق هذين الهدفين سيكون دور الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، لا سيما الاتحاد الأوروبي، دورا جوهريا.

وأجرؤ على القول، وأختتم بهذه النقطة، بأن أفق السلام ينطوي بالضرورة على التزام عميق من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينبغي للأمين العام لمنظمتنا أن ينشط مضمون عمليات المجموعة الرباعية مع وضع تلك التوقعات نصب الأعين.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب عن امتنان وفدي للسيد رود – لارسن على إحاطته الإعلامية المفيدة والمؤثرة عن المأساة والتطورات المزعجة جدا التي تحصل حاليا في منطقة الشرق الأوسط، وبصورة خاصة جدا في فلسطين المحتلة.

خلال المشاورات الأخيرة، وفي ضوء الحالة السائدة على أرض الواقع، أعرب وفدي عن قلقه العميق حيال مستقبل العملية السياسية في المنطقة، نظرا للتحديات المحدقة بالأطراف والمجتمع الدولي من استئناف دورة العنف، والتفجيرات الانتحارية والأعمال الانتقامية في كل من فلسطين وإسرائيل.

وفي هذا السياق، فإن القرار المبدئي الذي اتخذته الوزارة الإسرائيلية في ١١ أيلول/سبتمبر بطرد رئيس السلطة الفلسطينية من رام الله يؤدي إلى تفاقم الأزمة ويعرض للخطر آفاق السلام التي فتحتها خريطة الطريق. ويمثل القرار خطأ سياسيا فادحا تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها ولا تحملها.

إن بلادي، غينيا، حرصا منها على احترام القانون الدولي، تود أن تذكر بأن الرئيس ياسر عرفات، الذي انتخبه شعبه بطريقة ديمقراطية، وكونه شخصية تاريخية في كفاح الشعب الفلسطيني، يظل طرفا فاعلا رئيسيا في العملية السياسية. وبالتالي، فإن عرفات، أبعد من أن يكون عقبة، هو رمز هوية الفلسطينيين ومسيرتهم على طريق تقرير المصير والحرية والتقدم.

إن القرار الإسرائيلي ليس له مبرر قانوني وسيؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية. ولن يقوي إلا خيبة أمل الفلسطينيين ويؤدي إلى القتل المبرمج لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وهذا في رأينا هو نتيجة سياسة إضعاف وتدمير المؤسسات الفلسطينية التي تستمر الحكومة الإسرائيلية الحالية للأسف في تنفيذها. فلا يمكن أبدا لمثل هذا الموقف أن يخدم مصالح إسرائيل. بل سيكون أثره عكسيا.

وبعد فترة قصيرة من الهدوء لاحت خلالها بارقة أمل في الأفق، ارتفع مرة أخرى مستوى العنف والإحباط السياسي فجأة، مقترنا بالتعاسة واليأس. ومرة أخرى ساد منطق التحدي المتبادل، الذي اتسم بتزايد التفجيرات الانتحارية وعمليات القتل بلا محاكمة التي لا يمكن تبريرها.

ويأسف وفدي على أن الإصلاحات الأمنية والمؤسسية التي نفذتها السلطة الفلسطينية لم يصاحبها احترام إسرائيلي لتلك الالتزامات. فمواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية وعمليات القتل بلا محاكمة هي أعمال بغيضة تنتهك القانون الدولي انتهاكا سافرا. ويجب حظر تلك الأعمال.

علاوة على ذلك، فإن بناء الجدار الفاصل، الذي يمهد لسياسة بانتوستانات حقيقية، يخرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي. فلا يمكن للجدار بأي حال أن يلبي احتياجات إسرائيل الأمنية. بل على العكس، سيزيد من

تأجيج نيران اليأس لدى الشعب الفلسطيني، الذي يجد نفسه معزولا ومسلوبا تماما والذي لا خيار له سوى التصدي لهذا المشروع الاستعماري.

كذلك فإن الهجمات الانتحارية التي تعصف عشوائيا بمواطنين إسرائيليين، بمن فيهم النساء والأطفال، ينبغي إدانتها ولا يجوز تشجيعها.

وتؤدي تلك الأعمال، التي يقترفها كلا الجانبين، إلى تصعيد التوترات والمزيد من تعميق الهوة الفاصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين يظل مستقبلهم رغم ذلك متشابكا على نحو لا ينفصم. ولا شك أن الآفاق في مثل هذه الظروف تبدو قاتمة ويتعرض مستقبل السلام في الشرق الأوسط للخطر.

وأمام هذه الحالة المفزعة، المحفوفة بالتهديدات والمضرة بالسلم والأمن، لا يمكن لمجلس الأمن أن يقف ساكناً أو يتنصل من مسؤولياته. فيجب على المجلس أن يسهم في التنفيذ التام والكامل لخارطة الطريق التي أقرها المجموعة الرباعية.

ووفدي مقتنع بأن خطة السلام، المليئة بالطموحات والتي هي ثمرة مفاوضات طويلة وشجاعة، تمثل الفرصة الحقيقية الوحيدة لوضع حد لصراع ما فتئ يدمر منطقة الشرق الأوسط زمنا طويلا والتي تتطلب إجراء من المجتمع الدولي بأسره.

إنها مهمة صعبة في الوقت الراهن وستتحقق من خلال سياسة التسامح والتوافق. ولتحقيق ذلك، يجب على الطرفين المعنيين أن يستخدما نفس المعايير، وأن يقرا بمسؤولياتهما ويتفاوضا بشفافية.

وفي هذا الإطار العصيب، يجب على المجتمع الدولي أن يبعث رسالة قوية إلى كلا الطرفين، خاصة السلطات الإسرائيلية، لإثنائها عن تنفيذ قرارها من حيث المبدأ بطرد رئيس السلطة الفلسطينية أو عن الاستمرار في تصور البديل الفوضوي الداعي إلى تصفيته جسديا. ولهذا السبب، يؤيد وفدي أن يعتمد مجلس الأمن بسرعة القرار الذي قدمته المجموعة العربية أثناء مشاوراتها مع المجلس يوم الجمعة الماضي.

وتعيد غينيا التأكيد على اقتناعها بأن دول المنطقة، بما في ذلك دولة إسرائيل ودولة لفلسطين، لها الحق في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ولذلك يحث وفدي الطرفين على أن يحترما الالتزامات التي تعهدا بها ضمن إطار خارطة طريق المجموعة الرباعية، وأن يكفلا، بمساعدة المجتمع الدولي وبحفز من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الاستئناف الفعلي والسريع لعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية سياسية سلمية ونهائية.

إن التحدي هائل. ولكننا إذا اتحدنا وعقدنا العزم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فسنتمكن من عكس التحرك بهذا الاتجاه والعودة إلى مسار السلام.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود مشاركة الآخرين في التقدم بالشكر للسيد رود – لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا.

أثناء عطلة نهاية الأسبوع أكد الأمين العام والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن من جديد التزامهم بخارطة طريق المجموعة الرباعية وحثوا كلا الطرفين على المضي قدما في تنفيذها. وبينما تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤوليات عن إحلال السلام في الشرق الأوسط، لا بد أن يكون إنهاء الإرهاب الأولوية القصوى. إن المسؤولين عن استهداف المدنيين وعرقلة جهود المجموعة الرباعية وفرص النجاح الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة هم جماعات معروفة: حماس، ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وكتائب

شهداء الأقصى. فلقد ادعى علنا الزعماء والناطقون باسم هذه الجماعات المسؤولية عن عشرات التفجيرات الانتحارية، وآخرها تفجيرات حماس في القدس في ١٩ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر وفي تل أبيب في ٩ أيلول/سبتمبر. وأعتقد أننا ندرك جميعا القوة المأساوية الدافعة التي تحرك الأحداث في الشرق الأوسط. ففي كل مرة تلوح فيها بارقة أمل — مهما بدت ضئيلة، يأتي عمل إرهابي يستهدف القضاء عليها.

يجب على المجلس أن يتخذ موقفا واضحا ضد أعمال هذه الجماعات الإرهابية وأن يدعو إلى إجراء حاسم ضدها. وفي هذا الصدد، نثني على الاتحاد الأوروبي لاتخاذه موقفا واضحا بشأن حماس في وقت سابق من هذا الشهر.

أي قرار لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط نؤيده يجب أن يتضمن إدانة قوية لأعمال الإرهاب، وإدانة صريحة لحماس ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وكتائب شهداء الأقصى، بوصفها منظمات مسؤولة عن أعمال إرهابية. ومثل هذا القرار يجب أن يدعو أيضا إلى تفكيك الهياكل الأساسية التي تدعم عمليات الإرهاب تلك، أينما وجدت، بما يتماشى مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فلن ندعم أي قرار يتجنب التهديد الصريح لعملية السلام في الشرق الأوسط الذي تشكله حماس والمنظمات الإرهابية المماثلة.

يجب أن يكون لدى رئيس الوزراء الفلسطيني المقبل سلطة سياسية حقيقية لكي يناهض المنظمات الإرهابية، وأن تكون لديه أيضا الأدوات للاضطلاع بذلك، بما في ذلك السيطرة على جميع أجهزة الأمن داخل السلطة الفلسطينية. ويجب على رئيس الوزراء الجديد ومجلس وزرائه المطالبة بوقف الإرهاب والإصرار على حظر وتفكيك المنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة التي لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية.

ومن جانب إسرائيل، نعتقد أنه يجب عليها التحرك للأمام والوفاء بواجباتها والتزاماتها بموجب خارطة الطريق. فسيوفر ذلك بيئة داعمة للقيادة الفلسطينية الجديدة حتى تعمل بشكل حاسم في مناهضة المنظمات الإرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى، التي تعتزم القضاء على خارطة الطريق وعلى فرص تحقيق الحل القائم على دولتين.

ختاما، أود التأكيد على أن حكومة إسرائيل مدركة بالفعل لآراء مجلس الأمن بشأن مسألة السيد عرفات. علاوة على ذلك، أعلن وزير الخارجية كولن باول مؤخرا أن الولايات المتحدة لا تؤيد تصفية السيد عرفات أو نفيه قسراً.

وقد أبلغنا رأينا هذا إلى حكومة إسرائيل وحذرنا من مغبة ذلك.

واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر للإعداد للاجتماع الذي سيعقده مسؤولوها في نيويورك في وقت لاحق من الشهر الحالي. وبغية زيادة التعجيل بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين في الشرق الأوسط، نحض أعضاء المجلس والدول الأعضاء وكلا الطرفين على إدانة الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وحشد الدعم لخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ذلك– وليس إصدار قرار آخر لمجلس الأمن – سيشكل أفضل سبيل بنّاء للمضي قدما في هذا المنعطف الخطير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

شأني شأن الآخرين، أود أن أشكر السيد رود – لارسن، على إحاطته الإعلامية. وقبل أن أستهل بياني، أود أن أؤكد على أن المملكة المتحدة تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به ممثل إيطاليا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

تدين المملكة المتحدة بلا تحفظ التصعيد الأخير لأعمال العنف والإرهاب في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة.

ونؤيد الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في إطار القانون الدولي للعمل على منع وقوع أي هجمات إرهابية أخرى وحماية أرواح مواطنيها، ونتفهم الضغوط الداخلية التي تمارس من أجل ذلك. لكن وزير الخارجية البريطاني قد أعرب بوضوح عن عدم موافقتنا بشكل أساسي على قرار المجلس المختص بالأمن في إسرائيل بالموافقة من حيث المبدأ على طرد الرئيس عرفات من الأراضي المحتلة. وسيكون من الخطأ من حيث المبدأ إرغام الزعيم المنتخب للفلسطينيين على مغادرة المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وفضلا عن ذلك، ستكون الآثار المترتبة على مثل هذا الإجراء سلبية تماما على عملية السلام – إذ ستدفع المجتمع الفلسطيني إلى التطرف وتؤدي إلى تصاعد حدة التوتر والعنف بدلا من تخفيضها الذي نتوخاه جميعا – وستترك إسرائيل بدون عملية سلام وبدون شريك من أجل السلام.

إن القلة القليلة التي لا تهتم بتحقيق تسوية سلمية للإسرائيليين والفلسطينيين يجب ألاَّ يُسمح لها بأن تملي إرادتها وأن تعرقل العملية السياسية. وينبغي ألا تُصبح تلك العملية رهينة للإرهابيين. ولذلك، تطلب المملكة المتحدة إلى الطرفين أن يواصلا السير قدما على طريق تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. هذا منعطف حيوي بالنسبة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية. فكلاهما يواجه الآن خياراً صعباً: إما العودة إلى المعاناة الشديدة التي اتصفت بها السنوات الثلاث الماضية، أو استئناف تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. ونحثهما بقوة على عدم السماح للرافضين بأن ينجحوا في تدمير العملية السياسية.

وأمام السلطة الفلسطينية فرصة، وهي تحتاج على وجه الاستعجال إلى تشكيل حكومة فعالة ومؤثرة تحت قيادة رئيس وزرائها الجديد. كما أنها بحاجة إلى إعادة تنظيم قواتها الأمنية تحت سيطرته، وإلى اتخاذ إجراءات حازمة وملموسة ضد المجموعات الإرهابية، واتخاذ المزيد من الخطوات لإصلاح مؤسساتها. وكان ينبغي أن تُمارَس تلك المسؤولية منذ وقت طويل. وسنواصل تقديم الدعم البريطاني لحكومة فلسطينية ملتزمة بإحراز تقدم في هذه المسائل. وينبغي لإسرائيل، من جانبها، الكف فوراً عن عمليات القتل المستهدف، وتجميد كل النشاط الاستيطاني، والبدء بسحب قوات الدفاع الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وفي هذه الأوقات العصيبة، يصبح من الأهمية بمكان أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه تأييداً لقضية السلام.

والمملكة المتحدة ثابتة في التزامها بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة على أساس حل للدولتين الذي قدمته المجموعة الرباعية في خارطة الطريق. والعمل الذي تقوم به المجموعة لدفع هذه العملية قدما ضروري، بل إنه بات الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، ولذا، نرحب بقرار المجموعة عقد اجتماع في نيويورك في وقت لاحق من الشهر الحالي. فالأمر يرجع إلى المجموعة الرباعية، معا، في الإشراف على تنفيذ خارطة الطريق التي رسمتها، والمتابعة الوثيقة للإجراءات التي يتخذها الطرفان، والتصرف عندما يتقاعس أي طرف عن تنفيذ التزاماته. والمملكة المتحدة تؤكد مرة أخرى استعدادها للإسهام في أنشطة المجموعة الرباعية بكل وسيلة ممكنة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

ما زال هناك ٢٦ متكلما في قائمتي. أقترح أن نواصل هذه الجلسة بعد فترة راحة مناسبة، إذا كان ذلك مقبولاً للزملاء. ثانيا، أمام المجلس أعمال أخرى، من بينها طلب إجراء مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأنا ممتن للزملاء على الانضباط الذي أبدوه التزاما بالوقت المحدد لبياناتهم هذا

الصباح، ولكـن نحتـاج عصـر اليـوم إلى أداء أعمـال أخـرى فضلا عن الاستماع إلى ٢٦ متكلما. لهذا، وبموافقة أعضاء المجلس، أقترح تحديد ثلاث دقائق لكل متكلم في جلسة هذا العصر.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

إذاً، سنواصل عملنا اليوم الساعة ١٥/٠٠، على أن يتقيد كل متكلم بشدة بمدة الدقائق الثلاث. ونظراً لأن الوقت قد داهمنا، ولأهمية هذه الجلسة، أقترح أن نستأنف عملنا في تمام الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.